

السُّكَّانُ وديمغرافيتُ المدينة

مدن بلاد الشام في العصر العثماني^(*)

د. أنطوان عبد النور
ترجمة: ماري فرانس جنادري

إلى تعريف المدينة يحظى بالإجماع. بالطبع اعتمد عدد السكان باعتباره المقياس الأول. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، عرّف واقتول المدينة بأنها تجمع يضم أكثر من ألفي شخص على أن يعيش هؤلاء الأشخاص على التجارة والصناعة وليس الزراعة. وخلال فترة لاحقة، كان المؤتمر الأوروبي للإحصاء في براغ قد أوصى باعتبار مجموع الأشخاص المقيمين في تجمعات سكنية مكونة من ألفي شخص على الأقل، سكاناً مدينيين؛ شرط ألا يتجاوز عدد السكان الذين يعيشون من العمل في الأرض ٢٥٪ من المجموع العام. أما في ما يخص المستقرات التي لا تتعدى العشرة آلاف شخص وما فوق ذلك، فيمكن تصنيف التجمع تلقائياً كتجمع مديني^(١).

واعترض بروديل (F. Braudel) على هذا التعريف الحسابي للمدينة، من وجهة نظر المؤرخ فقال: «لو أردنا اتباع هذه الطريقة فيما يخص الماضي (أي تعريف المدينة على

قبل القيام بدراسة المدن، علينا أولاً أن نتمكن من تعدادها، وتحديد حقل اهتمامنا، ومعرفة أين ينتهي التجمع المديني ويبدأ الريف، أي تعريف المدينة والتشديد على امتيازاتها وابرارز أنماطها وخصائصها. وفي ميدان الإسلام، حيث ساد الاعتقاد طويلاً أن المدينة إنما هي الوجه الآخر للبادية، كانت هذه المهمة تبدو كأنها سهلة للغاية، ما دام مفترضاً أن تكون هذه الأمور بديهية. غير أن الصعوبات، في هذا الحقل بالذات، هي الأكبر والامتيازات هي الأقل وضوحاً، والخصوصيات تختبئ بعناية. وهنا يتبين أن كل الحدود التي تُعطى عادةً للتجمع المديني قابلة للاختراق على نحو يثير التعجب؛ فالمدينة تنهرب والتواصل في الأشكال والبنى بين القرية المغمرة والعاصمة المشهورة ولا يسمح للتاريخ برسم فاصلٍ طبيعي».

تعريف المدينة

لقد اختلفت المدارس الجغرافية خلال عقود في سعيها

(*) هذه ترجمة للفصل الأول من كتاب صدر في مطلع العام ١٩٨٢ بعنوان:

- Introduction à L'histoire Urbaine de la Syrie ottomane (XVI-XVIII siècle) - Beyrouth 1982.

وقد استشهد المؤلف في صيف العام ١٩٨٢ في الاجتياح الصهيوني لجبل لبنان.

العمق، على لغةٍ أساسيةٍ واحدةٍ مشتركة لكل المدن في العالم،^(٤).

تبدو جاكولين بوليو أكثر مرونة في هذا الصدد. فهي تميل إلى تعددية الواقع المدني الذي يستحيل أن يختصره تعريف نظريّ وحداني: «إنّ الظاهرة المدنية عرضة للتجدد، إنها تتوافق مع شكل معين من الحضارة، مشكلة تعبيراً عنه. فالتعريف إذن لا يمكن أن يكون واحداً لكل الأزمنة ولكل البلدان... أكثر من أي تعريف إحصائي أو إداري، وأكثر من أي تقدير مهني، سنحتفظ بالتصورات التي تتكوّن بحسب المناطق. ففي كل واحدٍ من البلدان، هناك مدينة، عندما يشعر سكان البلد أنهم في المدينة»^(٥).

المدن في الشام

تميز اللغة اليومية والادارية في بلاد الشام العثمانية مستويات عدة في هرمية التجمعات: المزرعة والقرية والقصبة أو البلدة وأخيراً المدينة، وكذلك الأسكلة في المدن - الموانئ. والبلدة هي عموماً مدينة صغيرة، لها وظائف إدارية وتلعب دوراً اقتصادياً محلياً متمركز من خلاله قنوات التبادل، كقصبة سمرين أو دير القمر. ويتوقف الانتقال من البلدة إلى المدينة على نفوذ التجمع خاصة، وليس على وظائفه.

غير أنّ الإدارة العثمانية لم تكن تميز المدن عن القرى من الناحية الضريبية، وأي اختلاف في الأوضاع لم يكن مأخوذاً في الحسبان. ولم تكن صفة المدينة لتؤمّن أي امتياز في وجه الإدارة المركزية للدولة. وكذلك، لم يكن التقسيم إلى محلة وحارة حكراً على المدن بل كانت القرى الصغيرة تُقسم بالطريقة نفسها^(٦)، وكان عدد السكان في العديد منها يفوق عدد سكان التواحي ذات الوظائف الادارية^(٧).

إن افتقار المدينة في الامبراطورية العثمانية الى وضع تشريعي خاص قد يكفي لجعل حواضر الشام الكبيرة في مرتبة القرى، إذ ينقصها «الصفات الأساسية للثان تقوم

أساس العدد)، فإنه يتعيّن علينا أن نخفض هذا الخطر الفاصل بصورة كبيرة. فقبل العام (١٥٠٠)، كان ٩٠ إلى ٩٥٪ من مدن الغرب المعروفة، يضم أقلّ من ألفي شخص.... هناك إذن مدن صغيرة جداً منخرطة في الحياة الريفية التي تغمرها. لكنها تحولها، مهددة الشروط لهذا التغيير أو ذاك لصالح المدن الأعلى مرتبة...»^(٨).

أما مقارنة شامبو التي تأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة بحيث لم يعد عدد السكان العامل الحاسم، فإنها أكثر تبلوراً من التعريف الإحصائي. فالمدينة، برأي شامبو، يجب أن يكون لها ماضي معروف تستطيع أن تفتخر به لكي تستحق هذه التسمية. وعليها أن تتمتع بامتيازات قانونية معترف بها من جانب السلطة الأميرية. وإضافة لذلك، فإن التجمع المدني يرتدي بالضرورة مظهراً خارجياً يميزه عن الريف بل يجعله متعارضاً معه. كما أنّ سكّان المدن يمارسون «أنماطاً، من الحياة، مدينة». وفي نهاية الأمر، تظهر المدينة بالنسبة لشامبو كنقيض للقرية^(٩). أمّا تصوّر هنري بيرين، فإنه لا يختلف كثيراً عن رؤية شامبو، إذ يعتبر، بصفة كونه اختصاصياً في العصور الوسطى، أنّ المدينة هي جماعة تتمتع بشخصية قضائية ولها مؤسسات خاصة بها.

مدن وحضارات

هل توجد مدينة يمكن الحديث عنها كمفهوم نظري؟ أم أنّ هناك مدناً بقدر ما توجد حضارات؟ هذا التساؤل يطرح نفسه عندما ندرك أنّ التعريفات التي تُعطى للمدينة الأوروبية تتطابق قليلاً مع «مدن» بلاد الشام العثمانية التي لا تملك، من ناحيتها، امتيازات مؤسسية؛ وحيث الأشكال والأحوال هي أشبه بتلك الموجودة في الريف المجاور. أمّا بروديل فيعتقد أنّ ثمة «خلاصة مدنية» تظل قائمة، وإنّ المدن، أينما وجدت في العالم، تملك بعض السمات المشتركة التي لا جدوى من إنكارها. المشالّ إذن هو «أن نعرف المدينة بذاتها، خارج الاقتصاد والحضارة التي تحملها... ما وراء الصور المتنوعة والفريدة، علينا إذن أن نعثر، في

عليها المدن... برجوازيون وتنظيم بلدي^(٨). وسرى لاحقاً أن التباين بين مدن الشام وقراه كان محدوداً جداً في ما يتعلق بتنظيم المجال والأسلوب والمظهر، وأن هناك وحدة في نموذج الإسكان وأشكاله ملفتة للنظر إلى درجة أنه يمكن ألا يُميز بين خريطة قرية وخريطة حيٍّ من المدينة. إذن، يجب ألا يُبحث عن حدود فاصلة بين القرية والقصبة وحتى المدينة الصغيرة، انطلاقاً من «المظاهر الخارجية».

بالطبع، كانت المرافق العامة للتجمعات المدنية أكثر تعقيداً وأكثر فعالية مما هي في الريف، غير أنه حتى في قرى صغيرة (مثل جنين، وجباع، ومشغرة، الخ)، كانت هناك حمامات وأسواق ومساجد وزوايا. ففي المدن، كانت مباني الخدمات العامة تتوافر بكثرة ولكن لم تكن لتقتصر عليها.

إن اعتبار الوظائف الاقتصادية للمدينة قياساً وحيداً للتصنيف أمر غير مُقنع. فهناك قرى (أنصار مثلاً) قامت بنشاطات حرفية وتجارية قد تحسدها عليها بلدة كبيرة. والطابع غير الزراعي لمدينة كحمص مثلاً، من دون أن تُغفل زحمة أو حتى عاصمة إقليمية مثل طرابلس، ليس ببديهة تغطي بالتأييد بدون تدقيق^(٩). ولكن ألم يصنع الإسلام تصوراً عقدياً خاصاً بالمدينة؟

يعرف الجغرافيون والعلماء المسلمون المدينة بأنها تجمعٌ يملك جامعاً وحماماتٍ وسوقاً، ومدرسة انطلاقاً من القرن الحادي عشر. والسوق ليس بالضرورة «بازار» مستقوفاً قائماً وسط الناحية؛ لكنه قد يكون، ببساطة، مجالاً مفتوحاً حيث يلتقي ريفيون من الجوار وتجار من المدن^(١٠). وهذه الرؤية التي تضاعف عدد المدن والقصبات، هي ذات دلالة لأكثر من سبب. في الواقع، إن ما يُكسب التجمع صفاته في بلاد الإسلام يتمثل في ماضيه ودوره الثقافي. فالمدينة تملك، بادئ ذي بدء، تاريخاً طويلاً تؤمن عليه؛ وهي مكان يعيش فيه أدباء مشهورون ودعاة مسموعو الكلمة،

يمكن لسكان المدينة أن يفاخروا بهم. إنها تجمعٌ يملك مساجد كبيرة وفيه مقاماتٌ للأولياء. أمّا الصفات الأخرى للمدينة (أسواق، وحرفيون)، فإنها تأتي بالدرجة الثانية.

في ما يخصنا، سنتبنى حلاً هو بالتأكيد الأسهل، ولكنه قد يكون أيضاً خياراً عاقلاً، معتبرين مدن التجمعات التي وصفها معاصروها بأنها «مدن» و«قصبات».

الرؤية التقليدية لسكان بلاد الشام

عندما نتناول مسألة السكان، تُطرح التقديرات الأكثر مغامرة، والنظريات الأكثر كلفة، والأرقام الأكثر غرابة. فالحقد على الدولة العثمانية ثم الازدراء حيالها يعلمان الأعمال الغربية. وقد أفرغ «الحكم الاستبدادي» للسلطين والخلفاء من قلوبهم مناطق، كانت الحضارة الإغريقية - الرومانية قد عملت فيها تمديناً عميقاً وإعارةً كثيفاً. وهكذا، فإن سكان سورية الذين كان عددهم، على حد قولهم، مرتفعاً جداً عند الفتح العثماني، قد تضاءلوا تدريجياً ليسلموا، للغرب المنقذ، بلداً شبه خال. وكان الأوروبيون يقبلون بهذه النظرية، كونهم مشبعين بالقراءات التوراتية و«الحكايات» الشرقية والأساطير حول بقاء الشرق، لا سيما أن هذه النظرية كانت تُعززُ عداوتهم للإسلام وتقدم مصالحهم. وكلما ابتعدنا في الزمن ازدادت الأرقام المذكورة ضخامةً؛ مما يعطي شعوراً ملحاً بعملية إفراغ متسارعة للشرق الأوسط بأكمله من سكانه.

تولى الرحالة مهمة الاعلان عن هذه النظرية. فإذا ما وطأوا بلداً كان «مكتظاً بالسكان في الأزمنة الغابرة»، استغفروا أن يجدوا فيه شتاتاً من الناس. إن عبارة ايتون تعكس تماماً هذه العقلية: «إذا كان هناك اليوم مثل هذا العدد الكبير من السكان المشتتين على مساحة هذا البلد الهائلة، فأني رقم سجل للسكان يكون قبل قرون»^(١١). زد على ذلك، أن مبالغات الحوليات العربية ساهمت هي أيضاً على نحوٍ واسع في إضفاء مصداقية على المقولة

المتعلقة بالحجم السكاني الكبير في زمن إشعاع إمبراطورية بغداد .

تبنى مورييس لومبار - العالم بشؤون العصور الوسطى الأوروبية لكن غير المطلع على حيثيات الإسلام - كل هذه الأرقام؛ بل أعطاها دعاية واسعة. فلإثبات مقولته ونقض موضوعه هنري بيرين كان لومبار بحاجة إلى تضخيم الوزن الديموغرافي والاقتصادي للمدن الإسلامية من القرن السابع إلى القرن العاشر، لكي يبين أن الحركة المدنية الإسلامية حلت مكان المدن البيزنطية وأنها في أصل انبعاث المدن في أوروبا القرون الوسطى. وهذا الرأي جدير بالملاحظة، كونه يلخص نظرية لا تزال رائجة حول سكان الشرق الأوسط؛ ... كثير من هذه الحواضر تتحوّل، خلال بعض العقود، إلى أكبر مدن في العالم. وفي غياب تعداد دقيق، يمكننا إعطاء رقم تقريبي، آخذين في الاعتبار أن الأمر لا يتعلق غالباً ببيوت منخفضة تمتد أفقياً، بل على عكس ذلك، بما سمّاه اللاتينيون انسولا (Insulae)، أي كتل كبيرة من البيوت من سبع طبقات أو ثمان، حيث يصل عدد السكان إلى (٢٥٠) شخصاً بل (٣٠٠). وقد احتضنت بغداد بالتأكيد، في أوج ازدهارها في نهاية القرن التاسع وخلال القرن العاشر، حوالى المليون شخص ... أما دمشق وقرطبة، فقد شكّلتا تجمّعات من ثلاثمائة إلى أربعمائة ألف نسمة، في حين ضمت القاهرة عدداً أكبر قليلاً، حوالى نصف المليون...^(١٢).

وكذلك، استنتج رسل، في كتابه الشديد العمومية «تاريخ سكان العالم»، أن حصص حوت في القرن الثامن مئتي ألف نسمة، وقدر سكان سورية نسبة لهذا العدد، مستخدماً لذلك أرقام الحوليات العربية^(١٣).

أما بالنسبة للحقبات الأقرب زمنياً، فكثيراً ما تكون انطباعات الرحالة هوائية. كما هي الحال بالنسبة لذلك الرحالة اليهودي من القرن الخامس عشر - وعذره في كونه اعتاد مشهد المدن الأوروبية ذات الأحجام المتواضعة -

الذي يمنح القاهرة بسطاء ثلاثة ملايين نسمة^(١٤). أما إيتون من جانبه، فإنه يخلص إلى أن السكان المسلمين للإمبراطورية العثمانية بلغوا خمسين مليوناً في القرن السادس عشر وتدنوا إلى عشرة ملايين حوالى عام (١٨٠٠)^(١٥)، في حين يخلص اندريه ميكيل، متنبئاً انطباعات إيتون ومستشهداً بها بإسهاب، إلى استنتاج تدهور عام في الوضع السكاني لسورية وإلى «انحطاط المدن الشامية» على الأخص؛ في مواجهة الصعود المذهل لمدن أوروبا^(١٦). والصورة التي يستخلص صالحة تماماً لتبيان «الطغيان التركي»: «... في كل مكان، من العراق وسورية إلى تركيا الأوروبية، مدن مدمرة ذات أسوار واسعة، وبيوت متداعية وأسواق مهجورة. ووسط هذا الخراب، بعض الجيوب: إسطنبول، أزمير...»^(١٧).

تجدد بنا ملاحظة هذا الحكم الذي خرج به ميكيل، والذي يختصر جيداً رؤية ديموغرافية الإمبراطورية العثمانية، هذه الرؤية التي لا تزال تحظى بموافقة واسعة حتى أيامنا هذه: «... من ملاحظات إيتون ومعاصره، يبرز عنصران: بعد الاندفاع القوي الذي سجله القرن السادس عشر، حلت في الشرق الأوسط أزمة ديموغرافية خطيرة ومزمنة. والأسوأ من ذلك، أن تأثيرات هذا الركود، أو حتى هذا الانكماش، تفاقم من جراء الأوبئة التي وقعت في القسم الثاني من القرن الثامن عشر وبالأخص انطلاقة من عام (١٧٧٠)، أي بعد قرن... إن الوضع ليس بهذه الدرجة من السوء بالنسبة للبلدان التي عرفت الظلام الديموغرافي في السنوات (١٦٠٠ - ١٨٠٠)»...^(١٨).

يعود هذا التدهور، حسب التفسيرات المقبولة عامة، إلى عمليات التنكيل التي كانت ترتكبها الإدارة العثمانية والتي تفرغ الأرياف^(١٩)، وإلى النتائج المدمرة لموجات الطاعون التي تضرب المدن أحياناً كثيرة، تاركة في الذاكرة الجماعية آثاراً راسخة^(٢٠).

محاولات معاصرة

أن كل بيت يحوي (٥) أشخاص في المعدل، فيصبح عدد سكان بغداد (١,٥٠٠,٠٠٠) شخصاً. والأرجح أن العدد الإجمالي للأطباء كان يبلغ الألف، فيما قدّر عدد المؤمنين الذين يصلون آخر نهار جمعة من الشهر في مسجد المنصور ومسجد الرصافة بـ (٦٤,٠٠٠) شخصاً، انطلاقاً من قياس للمساحة المشغولة... بناءً على هذه الأرقام وعلى مساحة بغداد، يمكن الاستنتاج أن سكان بغداد كان عددهم قد بلغ، خلال القرن الرابع/العاشر (ميلادي) (١,٥٠٠,٠٠٠) شخصاً.

وحديثاً، حاول راغب الطبايع دراسة التطور الديموغرافي لمدينة حلب، مستخدماً المعطيات المتوافرة لديه حول حمامات المدينة: «إذا قسمنا عدد سكان حلب كما كان قبل (٢٠) سنة (أواخر القرن التاسع عشر) أي (١٢٠,٠٠٠) شخصاً، فإن كل حمام سيكون موازياً لثلاثة آلاف شخص. وإذا حللنا على أساس هذه القاعدة الأرقام المتوافرة لدينا حول الحمامات القديمة التي يبلغ عددها (١٧٧)، من بينها (١٢٠) في الخدمة في الوقت نفسه، سيصبح عدد سكان حلب في ذروة تألقها (٣٦٠,٠٠٠) شخصاً، أي ضعفي ما هو عليه اليوم...» (٢٣).

هذان المثالان يقدمان صورة واضحة عن هذا المنهج وأخطار تعميماته المفرطة.

لزين ومسجد سوسة

حاول لزين إعطاء حجم تقريبي لسكان مدن تونس، زمن الفتح العربي. وكان أسلوبه المفضل دراسة الجوامع بغية التوصل إلى حساب مساحتها واستخلاص عدد المؤمنين القادرة على استيعابهم. ويعتقد أنه يستطيع متابعة التطور الديموغرافي للمدن من خلال تحديد تاريخ أعمال التوسيع لهذه المباني. وما يزيد من أهمية محاولته، كوننا نملك القليل جداً من المعلومات حول تجمعات أفريقية الشمالية في

جرت حديثاً بعض المحاولات لإيجاد مناهج تقديرية للسكان تكون متلائمة مع المراجع المتوافرة، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى إعادة النظر في آراء مقبولة عامة حول سكان بلاد الإسلام. وتتناول هذه المحاولات المدن بشكل رئيسي، لأسباب توثيقية وقد أعطت نتائج تستحق الاهتمام. وتقوم الأساليب المستخدمة في هذه المقاربات الجديدة على معطيات النسيج المدني: الخريطة العقارية، والمساحة المبنية، وطول الشوارع واعتبارات أخرى تتعلق بتجهيزات المدينة. وفي كتابه الضخم «مقدمة إلى الديموغرافيا التاريخية للمدن» يعين مول (Mols) النقاط التي يتوجب على المؤرخ أن يحددها وهي: عدد السكان في الوحدة المساحية، عدد الأفراد لكل عائلة، وأخيراً عدد السكان لكل بيت. ويكون الهدف قد تحقق «إذا أمكن تحديد عدد الأسر لكل هكتار، بالنسبة للمدن القديمة» (٢١).

وتقوم الخطوة الأولى في هذا المنهج بأن تُقدّر مساحة المدن في مختلف أطوار تاريخها على النحو الأدق الممكن، بغية التوصل إلى تقدير للسكان وفق كثافة معطاة للإسكان. كما أن حساب حجم التجمعات المدنية، من شأنه أن يوفر أيضاً قاعدة أكثر متانة لأحكام التدهور أو الازدهار (٢٢)؛ وإلى جانب استخدام الكثافة للتوصل إلى عدد السكان، تلجأ الديموغرافيا التاريخية للمدن إلى «الآيات المدنية» التي تعطي تصوراً تقريبياً لحجم التجمع. وهنا، تجدر الإشارة إلى أن هذا المنهج ليس جديداً بل على عكس ذلك، إذ إن المؤرخين العرب كانوا يستخدمونه سابقاً مع كل الأخطار المترتبة عليه. ولتبيان روعة بغداد، كانت الحوليات العربية تحصي حمامات المدينة ومساجدها وحتى أطبائها... «... ثم تعدد الحمامات في سنة ٣٨٣ (٩٩٣ م) فكان عددها (١٥٠٠). وتشدد التقاليد على أن كل حمام كان يخدّم حوالي مائتي بيت. وإذا اعتبرنا

أما الأرقام المتعلقة بعدد الأشخاص، الذين كان في إمكان المسجد أن يستوعبهم، فإنها جدية بالثقة. غير أن هناك خطوات بين حساب سكان المدينة وكثافتهم وكذلك مساحة التجمع المدني، تتردد في اجتيازها بدون محاذير.

إنه لأمر مشروع الافتراض أن التجمعات الصغيرة لم يكن لها سوى جامع كبير واحد^(٢٩). ولكن لا نعرف إذا كان هذا الجامع مخصصاً لسكان المدينة فقط، أو إذا كان سكان الريف المجاور يؤمنونه بمناسبة صلاة الجمعة.

إن أماكن العبادة هي في الأصل أبنية ذات صفة اجتماعية. والمسجد، لا يجري توسيعه لأنه على وشك أن يصبح مكتظاً من جرّاء ارتفاع عدد المؤمنين فحسب، بل لأن وصول أمير جديد إلى السلطة يشجع على القيام بالإنجازات للشهرة؛ ولأن حقبة ازدهار اقتصادي تسمح بالتفكير بأعمال غير متناسبة مع الحاجات الحقيقية للجماعة المدنية. فليس المسجد معماراً يبنى حسب الحاجات وشروط الإنتاج المستقبلي؛ فالاستدلال بالعدد المفترض للمصلين على حجم سكان ناحية ما، هو من قبيل التعميم المفرط. إننا نعرف القليل عن شؤون العبادة في الإسلام القديم وحتى الحديث. والمقياس الذي يستخدمه لزين يبقى غير قابل للتحقيق. أخيراً، حتى ولو كان هذا المنهج يوفر لنا معلومات حول الوضع السكاني في مدينة ما، فإنه لا يسمح إطلاقاً بحساب مساحتها، لأننا نفتقر إلى أية معلومات حول كثافة السكان. أمّا تعميم المعطيات المتعلقة بتجمع ما على تجمع آخر، فإنه أمر ينطوي على مجازفة أكبر.

وفي التحليل النهائي، يوفر منهج لزين معلومات مفيدة، لكن غير نهائية، حول المدن القديمة التي تعاني قلة الوثائق. إنه يسمح فقط برفض الأرقام الكيفية حول الوضع السكاني خلال القرون الأولى للإسلام والتي ترد في الروايات التاريخية العربية.

القرون الأولى للإسلام. وقد طبق لزين منهجه على مسجد سوسة المركزي في شكل خاص، عبر مقارنة أركيولوجية ومعمارية بارعة جداً^(٢٤).

فقد تصدى في المقام الأول لحساب المساحة المخصصة لمكان العبادة. وبعد إيجاد الحل المتعثر لهذه المسألة، قدر لزين المساحة الضرورية للمؤمن وقت الصلاة، كما يلي: مستطيل عرضه (٦٠ مترًا) وطوله (١٣٥ مترًا) في المتوسط.

انطلاقاً من الرقم الذي تم التوصل إليه، يستخرج لزين عدد سكان المدينة، مستخدماً ضارباً ثابتاً من (٣,٥) أفراد مقابل المؤمن الواحد يشارك في صلاة الجمعة.

واستناداً إلى نسبة الكثافة العامة للسكان، كما في مثل سوسة^(٢٥)، يتوصل لزين انطلاقاً من مساحة المسجد إلى تقدير المساحة الكاملة لمدينة تونس أخرى^(٢٦)، كالكثروان مثلاً حيث المسجد الكبير يغطي مساحة (٩٠٠٠ م^٢) تقريباً، وقياساً إلى النسب التي تم التوصل إليها بالنسبة إلى سوسة وصفاقس، فإننا سنجد هنا (١,١٣٠,٠٠٠ م^٢) لمساحة المدينة^(٢٧).

ولإرساء أسس تفكيره ينطلق لزين من أربعة معطيات يعتبرها غير قابلة للنقاش:

- توسع المساجد لأسباب تتعلق بالنمو السكاني.
- جميع الرجال يشاركون عملياً في صلاة الجمعة.
- النساء لم تكن لتشارك إطلاقاً في الصلاة.
- لم يكن هناك سوى مسجد جامع واحد في كل مدينة^(٢٨).

إن القارئ الذي يطالع صفحات لزين، تستوقفه المفارقة بين براعة المهندس ودقته في حساب المساحات عبر معطيات مبعثرة، وتهور الجانب الديموغرافي في تعميته. وفي نهاية المطاف، تكشف هذه المحاولة عيوباً سوف نبينها في مقاربات لزين الديموغرافية الأخرى.

كثافة الإسكان في مدينة تونس

يحاول لزين في الكتاب نفسه اللجوء إلى أسلوب آخر لتقدير عدد السكان يكون قابلاً للتطبيق على المدن التي لا تزال أحيائها في حالة جيدة جزئياً.

ستوحي هذه المحاولة أعمال المؤرخ الاسباني ل. توريس بالباس حول المدن الاسبانية - الموريسكية. وتقوم بشكل رئيسي على تقدير عدد البيوت التي يمكن للناحية المعنية أن تستوعبها في مرحلة معطاة. ويفترض أن تكون مساحة التجمع ونمط الإسكان معروفين، وكذلك حجم المساحات غير المبنية من المدينة ومساحات المباني العامة^(٣٠).

سنحاول هنا متابعة لزين بالدقة المتاحة في عرضه للمثل التونسي. فالمساحة التي يعتمد هي (٢٩٣ هكتاراً)، من بينها (٨٩) للمدينة في إطار أسوارها القديمة. ثم يختار جيباً وسط المدينة القديمة هذه، تبلغ مساحته (١٠,٨٤٨ م^٢)، وخط محيطه (٤٢٧ م) تقريباً. وعن طريق المقاربات المتنوعة، يقدر لزين أن الإسكان كان يغطي (٨١٤٨ م^٢) في القرن السابع عشر^(٣١). وبعد الانتهاء من هذا المعطى، ينتقل لزين إلى دراسة الدور: «إن المساحة المتوسطة لبيت السكن هي (٢٢٦ م^٢)، وهذا رقم هائل. لكن يجب ألا يغيب عن بالنا أننا نواجه هنا قطاعاً متميزاً تشغل غالبية منازل مواطني أثرياء... فدراسة مناطق أخرى من المدينة القديمة توصلنا إلى مساحة متوسطة للإسكان أدنى بوضوح. في المنطقة (أ)، على مجموع المساحة التي تبلغ (٥,١٥٣ م^٢)، لا يتعدى المعدل الثلاثين بيتاً، للبيت (١٦٢,٥ م^٢). وفي المنطقة (ب) التي تغطي (٩٧٣٩ م^٢) والتي تشمل (٥١) بيتاً، يبلغ معدل المساحة (١٨٢ م^٢). وإذا أخذنا معدلاً شاملاً للمناطق الثلاث المدروسة، والتي تضم (١١٧) بيتاً في المجموع، تصبح المساحة (١٩٢ م^٢)^(٣٢). أخيراً يتوصل لزين، بالنسبة لمجمل المدينة، إلى معدل مصحح من (١٦٥ م^٢) للبيت

الذي تقطنه أسرة واحدة^(٣٣). وهكذا، يحصي لزين (١٤ ألف) بيت في مجمل المدينة، بما في ذلك الضواحي، وإذا اعتمدنا خمسة أشخاص لكل بيت، سيصبح عدد سكان التجمع المدني في المرحلة المعنية حوالي (٧٠ ألف) نسمة. ويوازي هذا الرقم كثافة سكانية من (٢٤٠) شخصاً للهكتار الواحد^(٣٤).

ماذا عن هذا العرض؟ للوهلة الأولى، يبدو هذا العرض جذاباً بسبب دقته وكميته. ولكن سرعان ما ترد إلى الذهن اعتراضات أساسية. فإن يتمتع (٥) أشخاص بـ (١٦٥ م^٢) في المتوسط، أمر يصعب قبوله. إننا نعرف جيداً أن الإسكان العربي التقليدي هو واسع عموماً، وأن الساحة الداخلية تمثل نسبة مهمة منه. ولكن القول بأن كل شخص كان يتمتع بـ (٣٠ م^٢)... (أمر مستعرب للغاية). ومن حيث الأساس، فإن ما يُقصد هذا المنهج هو طبيعة الأمثلة المقدّمة. فلم يبق في المدن المعاصرة إلا المنازل الأكثر متانة وثراء، وقد زالت أولاً البيوت المتواضعة والقليلة المتانة، دون أن تترك عملياً أي أثر. وبالتأكيد، فقد طرأت خلال ثلاثة قرون، تعديلات كثيرة على خريطة الأحياء، ومن غير الممكن إعادة تركيب البنية القديمة بواسطة هندسية فحسب. وفي أي حال، لا يجهل لزين هذا الأمر، إذ إنه يؤكد في مناسبة أخرى أن «المساكن التي تعود إلى القرن السابع عشر بتونس نادرة. إنها تعود أحياناً كثيرة إلى القرن الثامن عشر وغالباً إلى القرن التاسع عشر. وخلال هذين القرنين وقعت تغيرات عديدة في العاصمة التونسية على صعيد التنظيم العمراني والإسكان»^(٣٥). إن كثافة الإسكان المدني لا يمكن أن تكون قد بقيت ثابتة خلال ثلاثة عشر قرناً من التاريخ الإسلامي. ولا جدوى من الافتراض أن معدل الإسكان في سوسة كان (٥) أشخاص، وأن هذه النسبة هي بالضرورة صحيحة في تونس بعد (٧) أو (٨) قرون. ومثل المدن السورية، من شأنه أن يدفعنا إلى المزيد في التحفظ. فلم تكن المساكن الجماعية ذات الكثافة المرتفعة، نادرة في المدن

العربية. ثم أن تزايد الضغط السكاني كان باستطاعته أن يضاعف عدد قاطني المسكن الواحد.

وتدعو المؤشرات القليلة التي نملك حول النسبة بين عدد المنازل وعدد السكان الاجالي في المدن إلى المزيد من الحذر. وهكذا، ففي حين يفترض **فانتور دي بارادي** (Venture de Paradis) عشرة أشخاص للمنزل الواحد في مدينة الجزائر^(٣٦)، يحصي **كوييه** (Cuinet)، بعد قرن، خمسة أشخاص لكل مسكن في المدن السورية^(٣٧). أما **غازي**، فإنه يقدم للحقبة نفسها أرقاماً تتراوح بين (٨) و(١٩)، تبعاً للأحياء في حلب^(٣٨). وسنرى لاحقاً أن كثافة الإسكان في هذه المدينة بالذات تغيرت بشكل كبير بين القرن السابع عشر والثامن عشر. واعتماداً على عينة غير تمثيلية للمرحلة التي يدرس، يتوصل **لوزين**، بعد استخدامه معامل نظري لإشغال المنازل إلى تحديد الكثافة في مدينة تونس بـ (٢٤٠) للهكتار الواحد. وهذا رقم لا يمكن قبوله بدون إثبات. ذلك أن كثافة الإسكان المدني ليست معطى ثابتاً يرتبط ببنية عائلية فحسب، بل إنها متغير يسجلّ تعديلات طبقاً للوضع الاقتصادي والظرف السياسي أيضاً^(٣٩).

وهذا لا يعني، أن الحسابات السكانية المبينة على مساحة المدن، لا قيمة لها. غير أنه علينا أن نأخذ ببعض الاحتياطات وأن نسلح برؤية واقعية للأشياء

أولاً؛ يجب الانطلاق من الفكرة القائلة أنه لا توجد «مدن متحجرة»، وأن الإسلام عرف حتماً تطورات عميقة، بما في ذلك القرون الثلاثة الأولى للامبراطورية العثمانية.

ثانياً؛ من الممكن أن تكون بعض المدن المعاصرة قد عرفت كثافات مختلفة^(٤٠). وحتى في إطار المدينة الواحدة، فيما لو كانت تغطي مساحة كبيرة، يمكن لأحيائها المختلفة أن تقدم «فروقاً في الكثافة تراوح بين ضِعْفٍ وعشرة أضعاف وما فوق»^(٤١).

وبشكل عامّ، فإنّ المدن الأفقية الخاصة بدار الإسلام، عرفت دائماً كثافات أقلّ ارتفاعاً من كثافات المدن الغربية الامودية، حيث لم تكن أرقام مثل (٦٠٠) أو (٧٠٠) نسمة للهكتار الواحد نادرة. ولكن الحد الأدنى للتركز السكاني متغير جداً. لذلك، لا نجاري **اندريه ريمون** (André Raymond) عندما يذهب إلى القول، إن رقماً واحداً (وهو ٣٩٨ نسمة للهكتار الواحد) يمكن اعتماده لكل المدن العربية التقليدية، ويتعين التدقيق في هذا الرقم تبعاً لكل حالة ووفقاً لسهات التجمع ومعطيات العصر^(٤٢).

«الآيات المدنية» عند اندريه ريمون

ينطلق اندريه ريمون من معايته، هي التالية: لما كانت المعطيات المتعلقة بالأحوال الشخصية في الامبراطورية العثمانية، ضعيفة جداً، وأرقام المؤرخين والرحالة خاطئة في أغلب الأحيان، بات ضرورياً إيجاد معلومات ديموغرافية جديدة في تجهيزات المدن العامة: «علينا، إذن، البحث عن مؤشرات تستطيع مساعدتنا في إعادة تركيب تاريخ السكان، حيث توجد مثل هذه المؤشرات، أي في المدن خاصة. ذلك أن الانحيازات المدنية والمباني العامة تشكل (آيات) قابلة للاستخدام»^(٤٣). في المقدمة تأتي الحمامات، شاهداً على المدينة؛ فهي نموذج للأبنية العامة. وبعد اعتبارات عديدة حول مردود الحمامات والتجربة التي كوّن في دراسته حول القاهرة^(٤٤)، يصل **ريمون** إلى الاستنتاج التالي: في المدن الكبيرة لدى الامبراطورية العثمانية، «بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، يوازي الحمام بالاجمال عدداً من السكان يتراوح بين ثلاثة وخمسة آلاف شخص، أي حمام لكل (٤٠٠٠) نسمة في المتوسط»^(٤٥). إن استخدام الحمامات كدلائل ديموغرافية، ومواجهة النتائج المستخلصة بالمعلومات التي توفرها مصادر أخرى، يسمحان **لريمون** أن يعيد النظر بمجمل الرؤية التقليدية للاستشراق، حول التدهور المتواصل لسكان القاهرة من القرن الخامس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر.

إجمالاً، يمكنه أن يؤكد أن عدد سكان القاهرة لم يتدهور خلال العهد العثماني، بل على عكس ذلك ارتفع من (١٥٠ ألف) شخص عام (١٤٢٠) إلى (٢٦٠ ألف) شخص عام (١٧٩٨)^(١٧). ويخلص ريمون إلى القول، عن حق، إن التصور التقليدي حول سكان القاهرة، «يتعين إبداله بتصوّر آخر، أكثر تعقيداً، يعتمد تعاقب مراحل النمو والتدهور...»^(١٨). أما تطبيق منهج ريمون على دمشق، الذي يبدو متسرعاً وأقل إقناعاً، فإنه يعطي لهذه المدينة مائتي نسمة أوائل القرن العشرين؛ على أساس وجود خمسين حمام قيد العمل. في الواقع، يرفع ريمون عدد الحمامات المستخدمة حقيقة في المدينة، بشكل هائل؛ في محاولة لعدم التخلي عن ضاربه ألد (٤٠٠٠)^(١٩). وهو، في أي حال، لم يكن في حاجة إلى ذلك لأنّ تقديره لعدد السكان مرتفع للغاية؛ على الأرجح. أخيراً، إلى جانب مساحة المدينة وعدد الحمامات، يستخدم ريمون دليلاً ثالثاً وهو السبيل. غير أنه يعي حدود هذه المحاولة، لأن عدد السبل يرتبط مباشرة بطريقة توزيع المياه على الأحياء التي قد تعتمد كلياً على هذه السبل أو تستخدمها فقط كمصادر مساعدة في بعض المناطق^(٢٠).

★ ★ ★

إننا نتفهم ريمون تماماً عندما يحذّر من أن أسلوبه غير قابل للتطبيق على النواحي الصغيرة، وخاصة القرى التي كانت أيضاً مجهزة بحمامات عامة^(٢١). ولكن ثمة اعتراضات أخرى على هذه المحاولة. إن الحمام (كما هو الحال بالنسبة إلى الجامع) مبنى للفتاخر وللمنفعة العامة في آن واحد. ولا يتوقف استخدام الحمام لأنه غير مربح. كما أن عدد الحمامات في مدينة ما، لا يرتبط بشكل وثيق بنمو السكان، بل إنه انعكاس غير مباشر لهذا النمو. ومن زاوية أخرى، فإن توزيع الحمامات بين أحياء الناحية الواحدة غير متناسق إذ إن أحياء الأغنياء أفضل تجهيزاً. وهناك صعوبة في تحديد عدد الحمامات في مدينة ما، حتى إذا استطعنا تكوين

معرفة جيدة نسبياً حول هذه المدينة. وتبدو الأرقام المذكورة في النصوص، في أغلب الأحيان، بعيدة عن الواقع لعموميتها، كونها تتناول كل حمامات الناحية دون تمثيل بين المنشآت التي ما زالت في الخدمة والأخرى التي توقفت عن العمل^(٢٢). إن استخدام هذه «الآية» في إطار المدن الثانوية لبلاد الشام العثمانية قد يعطي رقماً للسكان مرتفعاً للغاية، إذ يبدو أنّ الحمام في التجمعات الصغيرة، كان يسد حاجات عدد ضئيل من الزبائن. فبالنسبة إلى القرن السادس عشر، عُينت بالاسم (٥) حمامات كبيرة باعتبارها في الخدمة في مدينة حماه - فضلاً عن الحمامات الأخرى الأقل أهمية - حين كان عدد سكان هذه المدينة يتراوح بين ١٢ و ١٤ ألف نسمة^(٢٣).

وفي بداية القرن الثامن عشر، كانت بعلبك بسكانها الخمسة آلاف تتمتع بمحامين عاملين - إلى جانب حمامات أخرى مندثرة - في حين حوّت ثلاثة حمامات في نهاية القرن التاسع عشر، لعدد مماثل من السكان^(٢٤). أما مدينة صيدا، فكانت تضم ثلاثة حمامات في الخدمة، فيما عرف سكانها تغيرات كبيرة خلال قرنين، مسجلين ارتفاعاً من ٦ إلى ١٢ أو ١٤ ألفاً. أخيراً، كان لدى معرة النعمان ثلاثة حمامات في الخدمة وحمام مندثر لسكان عددهم ٤ أو ٥ آلاف^(٢٥). وفي التحليل النهائي، يتبين لنا أنّ هذا الأسلوب لا يمكن أن يشكل السبل الوحيد في التحقيق الديموغرافي. ذلك أن استخدامه يواجه صعوبات، ومجال تطبيقه - أي المدن الكبيرة جداً - ضيق للغاية. غير أنه يستطيع أن يشكل مقاربة مساعدة في الحالات التي تُعاني فيها نقصاً في الوثائق. وفي ضوء ذلك، علينا اعتماد الأرشيف العثماني مصدراً رئيسياً أي سجلات الضرائب المتنوعة المتوافرة نسبياً، على الأقل في الحالة التي تعيننا، إن لم يكن على شكل سجل للنفوس مشابه لما هو موجود في بلدان أوروبا.

صورة جديدة للديموغرافيا الشامية

إنّ الصورة التقليدية لسكان الامبراطورية العثمانية التي قدمناها أعلاه - تعني انكماشاً متواصلاً تزداد وتيرته مع نهاية القرن الثامن عشر - لا تتطابق مع ما نعرفه عن التطور العام للسكان في العالم في التاريخ الحديث. ففي كل مكان، عرفت أوروبا وربما الجزء الأكبر من المعمورة، تزايداً سكانياً هاماً في القرن السادس عشر، خفّ بعض الشيء في القرن اللاحق، ليعود ويندفع بقوة انطلاقاً من منتصف القرن الثامن عشر^(٥٥). فهل يشكل سكان الامبراطورية العثمانية استثناءً للتطور العام؟

إنها المسألة التي سنطرحها، انطلاقاً من استخدام مصادر بيت المال العثماني وتفسيرها، وكذلك بعض المعلومات حول المنطقة، ذات القيمة الخاصة.

المصادر الضريبية العثمانية: منذ حوالي عشرين سنة، نشرت بعض الدراسات المونوغرافية حول الوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني على أساس دفاتر الضرائب العثمانية العائدة للقرن السادس عشر.

أولى هذه الدراسات مونوغرافيا عن فلسطين، وضعها برنارد لويس (Bernard Lewis) استناداً إلى دفاتر النصف الأول من القرن السادس عشر. وبعد بضع سنوات، عمّم لطفي باركان النتائج الأولى لأعماله حول سكان الامبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر، بما في ذلك الولايات العربية. ودفع إليها (Hütteroth) حديثاً، النتائج التي توصل إليها بعد تحليل طويل للدفاتر الخاصة بفلسطين خلال القرن الأول من السيطرة العثمانية. وأخيراً، أعطى خليل ساحلي الأرقام الخاصة بمدن المشرق الساحلية. ورغم الصعوبات المنهجية التي تعيق استخدام هذا المصدر العثماني، فإنه يبشر بالخير، على ما يبدو، وهو موضع ثقة في التحليل النهائي. أمّا الشكوك التي أحاطت باستنتاجات باركان، فإنها تعود خاصة إلى جِدّة نتائجه التي تتناقض

مع الأفكار السائدة إلى ذلك الحين، وليس إلى عيوب حقيقة في المنهج المستخدم. فالأعمال التي نُشرت حتى اليوم تسمح بإعطاء صورة دقيقة عن فلسطين والمناطق المتاخمة لها، لكننا أقلّ اطلاعاً على مناطق الشام الأخرى، على رغم دراسات عدنان مجنيّ حول ولاية دمشق التي صدرت حديثاً. وبالطبع، فإنّ الأرقام المستخلصة، كما هي الحال بالنسبة إلى كل نتائج الإحصاءات المرتبطة بالضرائب، تستدعي شيئاً من الحذر؛ لأنه «عندما يقال ضرائب، يقال احتيال أو غش أو الاثنان معاً... بدون شك؛ إنها يقيناً غالباً النظام والسلطة في الامبراطورية بالقدر نفسه الذي يقيناً مستوى السكان»^(٥٦). غير أنه يبدو مؤكداً أنّ الإدارة العثمانية لاسماً في القرن السادس عشر، كانت تعرف ما تقوم به مما يحملنا على الوثوق بها. لقد توقّرت لنا سابقاً دراسة نصوص إدارية دمشقية تتعلق بمجلد لبنان - وهي منطقة يقال عنها، أحياناً كثيرة، إنها خارجة عن السلطة المباشرة للإدارة - وتكشف هذه النصوص، إذا ما قورنت بالوضع الملموس، عن معرفة دقيقة للجبل^(٥٧).

فمن مجل أعمال لويس حول فلسطين، سنركز على بعض الأرقام التي تلخص الوضع: بعد ارتفاع كبير خلال القسم الأول من القرن السادس عشر، ضمّ الحي بين (٤٥) و(٥٠) أسرة، أي رقم إجمالي يراوح بين (٢٢٥) و(٣٠٠) ألفاً^(٥٨). وتبدو المدن الفلسطينية كبيرة نسبياً؛ ويعطي لويس الأرقام التالية لمنتصف القرن^(٥٩): غزة: ١٠,٥٠٠ - القدس: ٩,٥٠٠ - نابلس: ٦,٥٠٠ - صفد: ١٢,٠٠٠ - أي نسبة (٢٠٪). لسكان المدن، إذا ما أخذنا في الاعتبار التجمعات المدنية الصغيرة. وبالمقارنة مع أعمال لويس، تفقد النتائج التي يتوصل إليها باركان في مجال الدقة ما تكسبه على صعيد التعميم. فالأرقام الضريبية التي يستخدم، تشمل مجل الوحدة الإدارية المعروفة تحت اسم «أراب» (Arap)، والتي تغطي إضافة إلى سورية وفلسطين، بعض أجزاء الأناضول الجنوبي التابعة لولاية حلب. حوالى العام (١٥٣٥)، كانت هذه

المنطقة تضم (١١٣ ألف) أسرة مسلمة وتقريباً ألف أسرة مسيحية، أي (٦٠٠ ألف) شخص في المجموع^(٦٠). ويلاحظ باركان أن أرقام (١٥٦٩) تمنح لسواء دمشق وحده (٥٧,٨٩٧) أسرة بدلاً من (٣٨,٦٧٢) أسرة في عام (١٥٢١). ويفسر هذا النمو غير الطبيعي من خلال تحسين الاداة الادارية^(٦١). وإذا ما طبقت نسبة الارتفاع الخاصة بدمشق (٥٠٪)^(٦٢) على كل الشام، سيصبح عدد السكان الاجمالي (٩٠٠) ألفاً، على أن يحتسب منهم حوالي (١٠٪)، هم سكان المناطق الواقعة داخل تركيا الحالية؛ فيبقى إذن الرقم الاجمالي (٨٠٠) ألفاً. من جهة أخرى، يسجل باركان تقلصاً في حجم سكان دمشق وحلب خلال القرن السادس عشر. فعدد سكان حلب الذي كان (٥٧) ألفاً بين عامي (١٥٢٠ - ١٥٣٠)، أصبح (٤٦) ألفاً في العام (١٥٨٠)، وفقدت دمشق خلال المرحلة نفسها (١٤) ألف نسمة، مما جعل عدد سكانها (٤٣) ألفاً مقابل (٥٧) ألفاً سابقاً^(٦٣).

ماذا عن هذه الأرقام التي انتقدت بشدة منذ نشرها؟

إنّ التقدير المتعلق بسكان دمشق وحلب لا يبدو لنا متدنياً، إذ علينا ألا ننسى أنه يجعل منها المدينتين الثالثة والرابعة في الامبراطورية، بعد اسطنبول والقاهرة. أما الانخفاض الذي سُجل في المرحلة المعنية، إذا افترضنا أنه بعيد عن المغالاة، فيمكن تفسيره جزئياً بموجة الطاعون التي وقعت في العام (١٥٥٥) والتي أودت بحياة العديد من الناس في حلب، مسببة صدمة قوية في العقول^(٦٤). وربما كانت الأرقام الشمولية ضعيفة بعض الشيء، خاصة في ما يتعلق بالمسيحيين واليهود. وهذه النقطة تستحق التوقف. إنّ عدد الأسر المسيحية المشار إليه من قبل باركان قليل للغاية. وهذا الخطأ يعود إلى ثغرة إدارية لم تفسر حتى الآن، ومتناقضة مع المعطيات المنطقية حول فلسطين. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن الوثائق الضريبية لا تتناول إلا المسيحيين الخاضعين لنظام الجزية المشترك. وهنا أيضاً يجب

أن نتجنب التعميمات العقديّة أولاً فنصوّر أن جميع أهل الكتاب كانوا يدفعون الجزية في القرن السادس عشر. هناك مؤشرات عديدة حول الامبراطورية العثمانية بمجملها وسورية على الأخص، تسمح بالاعتقاد أنّ الضريبة الفردية كانت قد سقطت في الريف - إذا ما كانت وجدت فيه حقاً - وأنّ الجزية القديمة كانت جزءاً من الضريبة الشاملة المفروضة على الجماعات القروية. لكنّ كانت تجمع بشكل منفصل وأحياناً تُترك. لنضف إلى ذلك أنّ المسيحيين كانوا أقل عدداً في المدن الكبيرة في القرن السادس عشر، بالمقارنة مع ما سيصبحون عليه في القرنين السابع عشر والثامن عشر. إذ إنّ تراجع السلطة المركزية في الأرياف، سيدفعهم بأعداد متزايدة إلى اللجوء إلى الحماية النسبية للمدن. سنخلص إلى القول أنّ أرقام باركان المصححة، إنما تُقارب الحقيقة وأنّ رقم المليون للشام (سورية ولبنان وفلسطين) في القرن السادس عشر، إنما يشكّل قاعدة مقبولة للانطلاق.

تحقيق هيتروت (Hütteroth)

يبدو تحقيق هيتروت وعبدالفتاح حول فلسطين في نهاية القرن السادس عشر بالغ الأهمية. فاستناداً إلى أعمال لويس مضافاً إليها معطيات التعداد العثماني الأخير - تعداد (١٥٩٦) - يقارن الباحثان المحصلة بالوضع في فلسطين في القرن التاسع عشر، أي في مرحلة أصبحت فيها المعطيات الرقمية موثوقة فيها نسبياً.

يعتبر هيتروت أن نظرية تدهور السكان السوريين من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر^(٦٥) أمرٌ مؤكد. وعليه يحاول إدخال دراسته في إطار قناعته. ولكنّ تنمرّد الوقائع ولم يستطع إيجاد تطابق بين أرقام السادس عشر وأرقام التاسع عشر. مما اضطره إلى الاعتراف أنّ هذا الأمر غير ممكن لأن الرقم الذي خرج به - أي (٣٤٠) ألف شخص بما فيهم (٢٠٦) آلاف في فلسطين نفسها^(٦٦)

أخرى في الوقت نفسه. إذن، لكي يُستخدم وجود قرى مهجورة في التاريخ الديموغرافي، يجب أن تُعين تواريخ إعمار المواقع والهجرة عنها.

وحتى في حال إشغال القرى على نحو متسلسل تاريخياً، فإن المسألة غير سهلة إطلاقاً. إذ إن نموذج توزع السكان الريفيين يتغير تبعاً لتطور الظروف الاقتصادية والسياسية، ويجب دراسة كل حالة على حدة، إذا ما أردنا تجنب التبسيط التعسفي. وبالفعل، «إن حركات المد والجزر على مستوى السكان، تؤثر أساساً على أماكن الإسكان الواقعة على الأطراف، إنها تزيد المسافات أو المزارع المعزولة أو تفرغها وتزيلها على الدوام... في الواقع، يبدو أن زيادة العدد الاجمالي للناس أو انخفاضه يؤثر بشكل محدود جداً، بالمقارنة مع عوامل أخرى»^(٧٢)، تتصل بالهجرة عن القرى.

يجد هذا الرأي المأذون له لجورج دوبي (Georges Duby) إثباتات بما يتعلق بسورية في تقرير هيتروت حول زيادة الحجم المتوسط للقرى، من القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر^(٧٣)، وفي ملاحظة وسل التي تشير إلى أن فلاحي منطقة حلب «يسعون وراء الأمن في التحالف مع قرية أقوى»^(٧٤)، في حال وقوع اضطرابات أو زيادة في الضرائب. ومثل هذه الظاهرة تبدو أيضاً بيّنة في جبل لبنان، حيث زالت مزارع صغيرة في القرن السادس عشر لصالح نواح مجاورة في أوج توسعها، مثلما كانت الحال في دير القمر.

نذلك، حين لا نجد في دليل لأسماء الأماكن، أو على خريطة، قرية كان قد أُشير إليها في القرن السادس عشر، فلا يعني بالضرورة أنها قد زالت. وبكل بساطة، يمكن أن يكون اسمها قد تغيّر. ويبرز مطولاً جاك مونفرين (Jacques Monfrin) خطر المنهج الذي يعتمد دراسة هجرة القرى انطلاقاً من أسماء الأماكن، مبرهنًا، من خلال أمثلة عديدة، أن المواقع المسكونة غالباً ما تتغير أسماؤها

- قد تضاعف على الأقل في نهاية القرن التاسع عشر. والخريطة التي وضعها في هذا المجال توضح جيداً هذه المسألة: ففي حين سجلت المناطق الواقعة شرقي فلسطين على الأخص، تقلصاً في عدد سكانها، بقيت مناطق أخرى مستقرة. وارتفع عدد سكان جنوب لبنان، كما استعمر عملياً الشريط الساحلي في الحقبة نفسها^(٧٥). غير أن فلسطين تُعتبر المنطقة الأكثر تأثراً بالتهجير من السكان، بسبب الاضطرابات السياسية التي ستعرفها في القرن الثامن عشر، وقرى من مناطق انطلاق التوسع البدوي. وينهي هيتروت دراسته بشيء من التحفظ، معرباً عن أسفه لعدم تمكنه من أن يكون أكثر جزءاً إذ «لو أجرينا مقارنة بين اعماري القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، يتبين أن كثافة القرى أضعف، ونسبة البدو أكثر ارتفاعاً. لكن المدن تزايدت من حيث العدد والأهمية النسبية، كما أن الحجم المتوسط للقرى يبدو اكبراً»^(٧٦).

القرى المهجورة: إحدى أبرز الدلائل عن «اقفار» سورية كان دائماً وجود قرى عديدة، مهجورة من سكانها. وهذه المواقع المهجورة لا تحصى، خصوصاً في شمال البلاد. وقد شكلت موضع دراسات مختلفة، منها أعمال جورج تشالنكو (Georges Tchalenko) البارة^(٧٧).

إن كثرة «شهود الإعمار» هذه، دفعت دائماً الرحالة والجغرافيين إلى إعطاء البلاد حجماً سكانياً كبيراً منذ زمن بعيد. والخطأ الأساسي في هذه الرؤية للأشياء يكمن في الأخذ بالعدد الاجمالي للقرى المهجورة، دون اعتبار للتسلسل التاريخي لإشغال المواقع والتخلي عنها.

هل يجب التذكير في هذه البدييات، التي غالباً ما يجري تجاهلها؟

لم تُعمر كل القرى المهجورة في الزمن نفسه. ففي الوقت الذي كان بعضها مزدهراً، كان البعض الآخر قد دُمّر وقسم ثالث لم يكن موجوداً بعد. وكان حجم السكان يتضاءل في إحدى المناطق، ليسجل ارتفاعاً في منطقة

كانت جمعت في الماضي (٣٠٠٠) نسمة، لم تعد تضم إلا (٨٠٠) (٧١).

التحولات الديموغرافية

إن التدقيق في تطور المناطق الشامية يأتي ليعزز تدليلاً، ويسمح بإعطاء صورة أكثر وضوحاً وحيوية عن تطور البلاد الديموغرافي. فخلال القرون الأربعة للهيمنة العثمانية، لم تعرف كل مناطق بلاد الشام مصيراً واحداً. وإذا شهدت الأطراف الصحراوية تقلصاً في سكانها، فالسواحل التي كانت خالية عملياً من قبل، أعمرت تدريجياً. وكسبت المدن الكبيرة سكاناً جديداً، في حين فقدت التجمعات المدينية الصغيرة جزءاً من سكانها، وبرزت مراكز جديدة. أخيراً، اهتزت التوازنات الطائفية القديمة بفعل تغييرات طرأت على السلوك والتوسعات والتجمعات. وفي بداية القرن التاسع عشر، كانت بلاد الشام أكثر إعماراً على نحو ظاهر منها في القرن السادس عشر، ولكنها كانت تقدم خريطة للإعمار مختلفة جداً. والعملية الطويلة هذه، هي ما سنحاول الإحاطة بها.

المدن: تعرف المدن الكبيرة على ما يبدو، وهي الاستفادة الرئيسي من حركات التمدن، مصائر مشابهة. فالتجمعات الصغيرة، المحكومة بوضع منطقتها والظرف السياسي المحلي تتلقى كل الضربات دون أي إمكانية لرد الفعل. أما العواصم، فإنها تستفيد من كل الأتراح والأفراح وتخزن السكان الباحثين عن مأوى ووسائل للعيش.

ويعتقد بروديل أن هناك تحركات جامعة في المدن المتوسطة: أي زيادة في القرن السادس عشر، وركود أو حتى تقلص في السابع عشر، ونهوض في الثامن عشر (٨٠). ويبدو أن وضع الحواضر الشامية كان متطابقاً مع هذا التحديد، ولكن مع وضع أفضل في القرن السابع عشر.

ومن له يُعطى ويُزاد؛ يُغالي دائماً في عدد سكان المدن الكبيرة، فيما يقلل من عدد سكان التجمعات

مرات عدة خلال التاريخ. ويخلص إلى أن هذا المنهج لا يسمح إطلاقاً بإعطاء معلومات ديموغرافية (٧٥).

وفي منطقة أخرى من الامبراطورية العثمانية، هي اليونان، حيث نظرية الاقفار كانت مقبولة عموماً، تُبين ايلين انطونياديس - بيبيكو (Hélène Antoniadis-Bibicou) من خلال دراسة ميدانية، أن الهجرة الفعلية عن القرى كانت نادرة من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر. أما الزيادة النسبية في عدد القرى المهجورة خلال القرن التالي، فإنها تعود إلى تحولات اقتصادية، في الملكية العقارية على الأخص، وليس إلى الاقفار الذي يبقى غير مؤكد (٧٦).

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن القرى القريبة من الطرق الرئيسية، كانت أول من يتعرض إلى الهجرة في حال وقوع اضطرابات سياسية. هذه الظاهرة، التي يمكن فهمها، ضللت الرحالة الأوروبيين لأنهم كانوا يعبرون الطرق الرئيسية فقط، ويستمدون منها صورة بلد مدمر. وقد لاحظ كود علي هذه الخاصية، موضحاً أن «القرى التي تعبرها الطرق، تُدمر قبل غيرها... وكلما كانت القرية قريبة من طرق المواصلات، كلما ازدادت تعرضاً...» (٧٧).

إضافة إلى ذلك، تجدر الملاحظة إلى أن تردّي مدن الأطراف في سورية الشمالية (سلامية، معرة النعمان، سارمين)، لا يعود فقط إلى أزمة القرن الثامن عشر، بل إنه نتيجة عملية طويلة بدأت مع الممالك وربما قبلهم. وعلى خلاف ذلك، سيجاول العثمانيون في القرنين السادس عشر والسابع عشر وضع حد لهذا المنحى عبر توظيفات مالية ضخمة (٧٨).

هناك أدلة واضحة على حالات هجرة سكانية في عهد المماليك، وتولي إدارة الباب العالي أمر المناطق المنكوبة من قبل. هذا ما يشير إليه نص عائد إلى (١٥١٩ - ١٥٢٠)، ويبرز أن في لواء طرابلس، «قرى وبلدات

المتواضعة. نذكر هنا بمثل مدينة باريس الذي قُدر عدد سكانها بـ (٨٠٠ ألف) في بداية القرن الثامن عشر والذي عندما أمكن دراسة المدينة استناداً الى مراجع ملائمة، تبين انه لا يتعدى نصف المليون^(٨١). وحلب، هي أيضاً من المدن التي يغالى في تقدير عدد سكانها.

حلب: تراوح التقديرات التي يقدمها إلينا الرحالة الأوروبيون حول سكان حلب بين (٥٠ و ٥٠٠ ألف) نسمة. لذا يصعب الاعتداد عليهم للتوصل إلى رقم مقبول. فيما توفر أعمال باركان أقدم الأرقام الموضوعة على أساس وثائقي، وتبين أن سكان المدينة يقارب عددهم الـ (٦٠ ألف)، مع تقلص كبير في أواخر القرن السادس عشر. أما جدول خليل ساحلي الذي نُشر حديثاً، فإنه أكثر تفصيلاً ويخلص إلى تقدير مشابه:

أسر مسلمة	٧,٨٨١
مسلمون عرّب	٩٠٩
أسر مسيحية	٣٠٩
مسيحيون عرّب	١٥
أسر يهودية	٢٣٣
يهود عرّب	—

ما يعادل: (٨٤٢٣) أسرة، و(٩٢٤) راشدون عرّب، أي ما يوازي عدداً إجمالياً من (٥٦ ألف) شخص^(٨٢). ونسبة إلى مساحة من (٢٤٠) هكتاراً، تصبح الكثافة (٢٣٠) شخصاً لكل هكتار. وهذا الرقم قد يكون ضعيفاً بعض الشيء لكنه الرقم الوحيد القابل للاستخدام في الوضع الحالي لمصادرها.

إن النصوص التي يستشهد بها صوفاجي (Sauvaget) تبين ارتفاعاً كبيراً في عدد أسر المدينة بين (١٥٧٠ و ١٦٨٣)^(٨٣). ولكن يبدو أن هذه الزيادة لم تكف لسد الفراغات الموجودة في المجال المدني. وبالفعل هناك مؤشرات عديدة - خرائطية، معمارية، ووثائقية - تسمح

بالاعتقاد أن المساحة المدنية حتى داخل السور، لم تكن مبنية كلياً. والمقارنة بين كل من خريطة لوبرون (Lebrun) - العائدة إلى القرن السابع عشر، ورسمه روسو الرائعة، المحفورة على النحاس - أوائل القرن التاسع عشر، والخريطة العثمانية تسم بالاعتقاد أن فسحات واسعة كانت خالية قد أعمرت تدريجياً من جراء توسع الإسكان^(٨٤). لنذكر أيضاً الإشارات العديدة إلى الحدائق^(٨٥) ورقع واسعة من الأراضي مخصصة للبناء^(٨٦)، وعدم وجود تناسب بين شبكة المياه التي أنشئت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، والمناطق المبنية. من هنا ضرورة اللجوء إلى السبل العامة، حتى في الأحياء القديمة نسبياً^(٨٧). وما يؤكد هذه الانطباعات هو أن دراسة الإسكان في القرن السابع عشر لا تعطي انطباعاً عن مدينة تعاني نقصاً في مجالات البناء. وما لا شك فيه أن نسبة كبيرة من مساحة حلب التي تبلغ (٢٤٠) هكتاراً في القرن السادس عشر^(٨٨)، لم تكن مستعملة.

رأى الفارس دارفيو (Chevalier D'Arvieux) الذي كان يعيش في المدينة في القرن السابع عشر، أن عدد سكان حلب كان يتراوح بين (٢٨٥) و(٢٩٥) ألف شخص، وهذه الأرقام، يجب رفضها دون نقاش^(٨٩). لكنه يقدم عنصراً غير مباشر أكثر إقناعاً، وهو أن الإدارة العثمانية كانت قد أحصت (١٣ ألف) أسرة في المدينة وضواحيها عندما فرضت الضريبة العقارية^(٩٠). على أساس ستة أشخاص للوحدة الضريبية، يصبح العدد الاجمالي (٧٨ ألف) شخص، وهذا الرقم يبدو لنا مقبولاً. هناك بالتالي نحو سكاني كبير خلال قرن، ولكن لصالح المسيحيين واليهود، بفضل توافد كثيف لجماعات أرمنية ومارونية واسرائيلية (israélites)^(٩١). وفي كل حال، علينا ألا ننسى أن تشكل حي جديدة المسيحي، وحي بحسينا اليهودي، يعودان إلى القرن الثامن عشر، مما أقلّ في التوازن الطائفي القديم لمدة قرن ونصف.

ومرسيليا، وأن البيوت فيها ذات طبقة واحدة فقط»^(٩٦).

إذا كان رقم توت (Tott) وأوليفيه (Olivier) مرتفعاً للغاية، فإن تقدير فولتي يبدو ضعيفاً. إن تزايداً في السكان من (٨٠ ألفاً) حوالى (١٦٨٠)، إلى (١٠٠ ألف) في (١٧٥٠)، وإلى (١٢٠ ألف) حوالى (١٧٩٠)، يبدو لنا ممكناً، إذا أخذنا في الاعتبار اشتداد الهجرة من الريف في القرن الثامن عشر، هذا الاشتداد الذي نستشفه من خلال كل المؤشرات والملاحظات. إن ارتفاعاً من هذا الحجم (٥٠٪)، مضافاً إلى نسبة عالية من الوفيات في المدينة، ينطوي على تجديد سكاني عميق يبتز توازن المدينة على أثره. وخلافاً للنمو السكاني البطيء في القرن السابع عشر، والذي عبر عن ازدهار اقتصادي، كان «ورم» القرن الثامن عشر ظاهرة مرضية تنغذى من توافد السكان الريفيين الباحثين عن مأوى وخبز. وعيناً حاولت سلطات المدينة وقف هذا التدفق^(٩٧). فقد اجتاحت مراراً موجات من الجوع عاصمة الشمال التي عانت أشد المعاناة خلال الحقبة الممتدة من (١٧٥٠ إلى ١٧٥٨)، كما تروي الحوليات: «خلال هذه المجاعة (١١٧٠ هجري/ ١٧٥٦ - ١٧٥٧ م) توافد على حلب أكثر من (٢٠ ألف) من الغريباء، كلهم بائسون...»^(٩٨). وكانت هذه الحركة قوية، إلى درجة أن عصابات من المشردين انطلقت من دياربكر في آسيا الصغرى لتدخل دمشق في (١٧٥٨)، على شكل «مجموعات من العراة والحفاة»^(٩٩).

خلافاً لهجرة القرن السابع عشر، التي ضمت أعقاب أقليات أساساً، تشكلت هذه الحركة من مسلمين فقراء. مما انعكس على توازنات المدينة الطائفية والاجتماعية والاقتصادية. وهكذا، فإن الطائفة المسيحية الموجودة في حلب منذ القدم، تحولت إلى أقلية مدنيّة متميزة. أما هجرة المسيحيين نحو أزمير، أواخر القرن الثامن عشر، ونحو بيروت والمدن الأخرى الجديدة في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر، فقد عمقت هذا الاختلال في التوازن

تسمح المعطيات التي يقدمها رسل حول السكان، بعد حوالى قرن، بتتبع هذا التطور. كونه عاش طويلاً في المدينة ويتصف بطبع شديد الحشرية، يتساءل رسل مراراً حول عدد السكان، دون التوصل إلى حل يرضيه كلياً. إلا أن فرصة نشأت في أعقاب ضريبة فرضتها السلطات على الطوائف المسيحية في المدينة، التي احتجست على المبالغ المفروضة على مختلف المذاهب، قبل أن تصل إلى اتفاق مع الإدارة يقضي بتوزيع الضرائب على أساس الأرقام التالية^(١٠٠):

روم	١٣,٠٠٠
أرمن	٦,٠٠٠
سريان	٤,٠٠٠
موارنة	٣,٠٠٠
المجموع	٢٦,٠٠٠

ورسل، الذي يملك معرفة جيدة للأوساط المسيحية في حلب، يحذر من أن «هذه الأرقام تبدو أكثر صحة من تلك التي تمكّنت من الحصول عليها في حلب من قبل»^(١٠١). إن عدد المسيحيين الذين كانوا في ذلك الوقت في الذروة من حيث التجمع، مشكلين ربع سكان المدينة، يدفعنا إلى منح حلب (١٠٠ ألف) إلى (١٠٥ آلاف) شخص حوالى العام (١٧٥٠). والرقم هذا أضعف بكثير من الأرقام التي يقدمها الرحالة الأوروبيون في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي يستعيدها غيبب (Gibb) وبوين (Bowen)^(١٠٢).

ومع نهاية القرن، (١٧٨٠ - ١٧٩٥)، يُطرح غالباً رقم (١٥٠ ألفاً)^(١٠٣). ولكن فولني (Volney)، المراقب المتقزّز الذي صدم عندما رأى أن «بربرية الاستبداد التركي» سمحت ببقاء مثل هذا العدد الكبير من الناس على قيد الحياة في هذا البلد: يرجع (١٠٠ ألف) «رأس» إذا «لحظنا أن هذه المدينة (حلب) ليست أكبر من نانت

الذي ليس بمقدورنا حتى الآن تحديده بالأرقام.

إن التقديرات الأولى للقرن التاسع عشر الجديدة بالثقة (من ١٠٠ إلى ١١٠ آلاف نسمة)، فاجأت المعاصرين الذين استنتجوا انخفاضاً غير معقول للسكان، من (٢٠٠ ألف) في (١٧٩٠) إلى (١٠٠ ألف) في (١٨٣٠) ^(١٠٠)! ووصل الاعتقاد بغيس (Guys)، الذي ينظر إلى المدينة بشفقة أوروبي الثورة الصناعية، إلى أن حلب «لم تعد إلا ربع ما كانت عليه» ^(١٠١).

وهنا، كما في باريس وكل المدن الأخرى، تذوب الأرقام تلقائياً وتظهر المدن أقل عظمة لكن أكثر واقعية، فور تدخل الأداة الإحصائية الحديثة. فكل أرقام القرن التاسع عشر ضعيفة إلى حد اليأس: (١٠٠ ألف) في (١٨٧٠)، و(١٠٧ آلاف) في (١٨٨١)، وأخيراً (١٢٧ ألفاً) في (١٨٩٠) ^(١٠٢).

صحيح، أن حلب عرفت طوال هذا القرن أزمة اقتصادية خطيرة ترجعت بتدهور حاد في الإنتاج الحرفي التقليدي واضطرابات طائفية قوية. وهكذا فقدت المدينة جاذبيتها بالنسبة إلى سكان الريف الراغبين في الهجرة، ولقسم من سكانها الذين توجهوا نحو مراكز جديدة. لا نستطيع تقدير أهمية هذا النزف الذي بدأ في أواخر القرن الثامن عشر ^(١٠٣)، وتفاقم من جراء الأزمة الطائفية، لكنه يبدو مهماً. إضافة إلى ذلك، فقد تضررت حلب بشكل عميق من موجات الطاعون والكوليرا ^(١٠٤). لكن أياً يكن الأمر، لا يعقل أن تكون هذه الهجرة قد جعلت عدد سكان المدينة يتدنّى إلى النصف، خلال عقدين أو ثلاثة. من جهتنا، نقدر أن الهجرة من المدينة توازنت مع الهجرة الريفية التي أخذت تضاملاً، انطلاقاً من (١٨٤٠) فقط. مما قلّص الوزن الديموغرافي للمدينة من (٢٠) إلى (٣٠٪) في أقصى الاحتمالات.

تتميز حلب في القرن الثامن عشر (كما سرى لاحقاً)، بكثافة غير طبيعية بالنسبة إلى مدينة أفقية. فعلى (٣٠٠)

إلى (٣٢٠) هكتاراً من المساحة المبنية فعلياً في نهاية القرن، بلغت الكثافة، بل تعدت، الـ (٤٠٠) نسمة لكل هكتار. وثمة حساب سريع من شأنه أن يعطينا رقماً يراوح بين (١٢٠) و(١٣٠) ألف شخص. مما يتطابق مع تطور المدينة. اندريه ريمون من ناحيته، يقدر مساحة المدينة بـ (٣٥٠) هكتاراً في القرن التاسع عشر، وعلى أساس كثافة من (٥٠٠) شخص لكل هكتار، ينتهي إلى عدد إجمالي من (١٧٥ ألف) نسمة. والجدير بالملاحظة أن حلب لم تبلغ هذا الرقم إلا عشية الحرب العالمية الثانية وعلى مساحة أكبر بما لا يقارن ^(١٠٥).

إن حلب التي انطلقت من مستوى ديموغرافي متوسط مع (٦٠ ألف) شخص في بداية السيطرة العثمانية، ستشهد بعض التذبذب السكاني خلال القرن السادس عشر، قبل أن تسجل ارتفاعاً بطيئاً سمح لها بدخول القرن الثامن عشر بـ (٨٠ ألف) إلى (٨٥ ألف) نسمة. وتتسم هذه الحقبة من تطور المدينة بهجرة ريفية قوية، تعود بشكل رئيسي إلى الوضع الاقتصادي والسياسي لسورية الشمالية.

دمشق: إن الملاحظات العامة المتعلقة بحلب تنطبق أيضاً على دمشق. غير أن المدينة عرفت مصيراً مختلفاً إلى حد كبير عن مصر منافستها الشمالية، إذ إن دمشق التي عانت أزمة خلال القرن السابع عشر، عرفت قرنين تالين أكثر رحمة، إن لم يكونا مزدهرين.

لم تهر دمشق الرحالة، كونها أقل جاذبية من حلب. في (١٥٤٩)، اعتبرها شيسنو (Chesneau) قليلة السكان وسيئة البناء. وفي الحقيقة، لم تكن دمشق جميلة في ذلك الحين ^(١٠٦).

قدر رحالة القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر سكان دمشق بـ (١٠٠ ألف) نسمة ^(١٠٧). وهذا الرقم يبدو مرتفعاً للغاية بالمقارنة مع الأرقام التي توفرها المصادر الضريبية العثمانية المستخدمة من باركان وبجيت وساحلي. وتبين المقارنة بين هذه المعطيات تطوراً ديموغرافياً يعكس

ألف) أواخر القرن الثامن عشر، فيما يطرح فولفي رقم (٨٠ ألف)^(١٠٩). وقد يكون الرقم الصحيح بين هذين التقديرين. ومهما يكن، فقد شارفت دمشق قرننا هذا بـ (١٤٠) إلى (١٥٠ ألف) نسمة في أعقاب النمو القوي لمرحلة (١٨٤٠ - ١٩١٤)^(١١٠).

المدن الصغيرة:

مثال حمّاه لقد كان تطور المدن الصغيرة أكثر تقطعاً. خلال دراستنا لهذه المدن، ستكون لدينا الفرصة لطرح مشكلة تاريخها الديموغرافي. ولكن سنوضح هنا هذه المشكلة، عبر مثال حمّاه الذي ليس فريداً من نوعه كما يُتصور للوهلة الأولى.

حصى عبدالودود بروغوت الزيجات المدوّنة في سجلات محكمة حمّاه للعام (١٥٨١)، وتبين أنها (١٢٠)^(١١١). ويسمح هذا التعداد الذي ليس لدينا أسباب جوهريّة لرفضه، بالقيام بمحاولة تقديرية لسكان المدينة في هذا التاريخ. وانطلاقاً من نسبة للزيجات تبلغ (٩٪) - في إطار ما أسماه بيار شونو (Pierre Chaunu) «النظام الكوني والبلوغي لزواج القدماء» - تكون المدينة قد خوت ما بين (١٢) و(١٤ ألف) نسمة^(١١٢)، مما كان يجعلها المدينة السادسة في سورية. ويتناسب هذا التقدير مع ما لدينا من معلومات أخرى حول المدينة ونشاطها الاقتصادي الكثيف. ولكن سرعان ما كانت حمّاه تواجه أزمة عميقة لأسباب لا نزال نجهلها، تترجت بهجرة قوية نحو دمشق من أبناء المدينة وخارجها. مع نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر^(١١٣).

غير أن حمّاه حافظت على نوع من الازدهار خلال العقود التالية، ولم ينقل الرحالة الأوروبيون صورة عن مدينة راكدة يسكنها ما بين (٤ و ٥ آلاف) شخص - وهذا رقم مجحف - إلا في بداية القرن الثامن عشر. وسيفاجيء القرن التاسع عشر المدينة وقد تحولت إلى بلدة

في آن تغيرات حقيقية وتباينات في الفعالية الإدارية للدولة. وعلى أساس الوحدات العائلية، يصبح وضع دمشق كآلاتي^(١٠٨):

١٠,٤٢٣ (أ)	١٥٢٠ - ١٥٣٠
٨,٢٧٧ (ب)	١٥٤٣
٩,٣٣٩ (ب)	١٥٤٨
٨,٦٢١ (ب)	١٥٦٩
٧,٧٧٨ (أ)	١٥٩٥
٧,٥٥٩ (ج)	١٥٩٧

(أ) باركان، (ب) بجيت، (ج) ساحلي

ويعطي ساحلي من جهته تفاصيل تعداد عام (١٥٩٧):

٦,٧٤١	أسر مسلمة
١,٤٥١	مسلمون عزب
٠,٧٩٨	أسر مسيحية
٠,٢٦٤	مسيحيون عزب
٠,٠٢٠	أسر يهودية
٠,٠٠٦	يهود عزب

أي (٥٢ ألف) شخص في المجموع، تبعاً للطريقة نفسها التي استخدمت بالنسبة إلى حلب.

بعد التذبذب الخاص بالقرن السادس عشر، لم يأت القرن السابع عشر بتغييرات ملحوظة على ما يبدو، ولكن خرجت دمشق في القرن التالي من غفلتها الاقتصادية والمدينة. فشكّل القرن الثامن عشر العصر الذهبي للمدينة التي تطورت سريعاً واجتذبت هجرة ريفية أقل حجماً، ولكن أكثر انتظاماً منها في حلب. وأخيراً، لم تعرف دمشق في القرن التاسع عشر أزمة توازي بحداثتها ما شهدته منافستها الشمالية.

مستعيداً أرقام الرحالة، يقدر غيب سكانها بـ (١٠٠

متواضعة تعيش على الزراعة^(١١٤). والمثير في مثال حاه هو أن السكان الذين باتوا حفنة، ليسوا خلاصة للمدنيين القدامى فحسب، بل لهم تاريخ معقد. فحاه، التي هجرها أهلها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، استقبلت جماعات ريفية وبدوية ثم تلقت في القرن الثامن عشر إمداداً من حوران، مكوناً جزئياً من مسيحيين^(١١٥).

المناطق الريفية: إن النقص الذي نعاني في الوثائق حول الأرياف، لا يمنعنا من التقاط خطوط عامة تسمح لنا بأن نفهم بشكل أفضل التحولات الديموغرافية في بلاد الشام في العهد العثماني. وإذ نتناول دراسة البلاد منطقة منطقة، يتبين فوراً أن الانطباع حول التعرية من السكان، أمر وهمي. والمؤرخ يتمتع بامتياز بالنسبة إلى المعاصرين كونه يملك رؤية مقارنة وطويلة الأمد تسمح بتناول المسألة بتعمقها.

الشريط الساحلي: عند نهاية الحملات الصليبية، كانت كل المنطقة الساحلية في بلاد الشام شبه خالية من السكان. فالممالك الذين كانوا يخشون عودة الإفرنج الذين كانوا احتفظوا بقبرص كمركز أمامي، نقلوا المدن نحو الداخل - كما طرابلس -، أو أسكنوا قبائل محاربة على منحدرات الجبال التي تشرف على الساحل، بغية رد الغارات المستمرة للمسيحيين.

وعند الفتح العثماني، كان الشريط الساحلي لا يزال قليل الإعمار وباستثناء طرابلس التي تقع وسط اليابسة، لم يكن ممكناً اعتبار أي تجمع كمدينة حقيقية. كان السهل الساحلي خالياً من الناس، وراحت السلطات العثمانية تحاول إعادة الإعمار كي يتوفر لها نقاط مساندة.

يجب ألا يغيب عن بالنا، أن كل هذه المنطقة كانت حتى ذلك الوقت عرضة لحملات فرسان الماطا، الذين كانوا يهاجون السفن والقوافل، وحين تسنح الفرصة، يجزّسون حظهم ضد المدن. والحوليات مليئة بالتفاصيل حول هذه الحرب المتواصلة التي لم تهدأ إلا مع مرور الزمن. ويجب ألا

ننسى أيضاً أنه في نهاية القرن السابع عشر كانت الموانئ لا تزال تعاني من هجمات قراصنة مالطا^(١١٦). وحتى المدن التي ستعرف ازدهاراً خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر - كصيدا وعكار وبيروت - لم تكن في الخامس عشر والسادس عشر سوى بلدات متواضعة، أو غير موجودة على غرار اللاذقية واسكندرون^(١١٧).

لم تبدأ عملية إعادة إعمار الساحل فعلياً إلا مع القرن السابع عشر حيث ساد المنطقة أمن نسبي واتخذت المبادلات مع أوروبا والولايات الأخرى أهمية جديدة بفضل إدخال المزروعات التجارية، كالقطن في ولاية صيدا والدخان حول اللاذقية. وازدهرت الموانئ بسرعة (صيدا أولاً، ثم عكا، واللاذقية - التي عاد إليها السكان مع نهاية القرن السابع عشر - وأخيراً بيروت). ويمكن ملاحظة إشغالات أكثر كثافة فيما ينتقل مركز الثقل الاقتصادي ثم السياسي، في سورية نحو الجنوب، أي دمشق، والغرب أي الساحل الفلسطيني واللبناني.

لإعادة الإعمار هذه أصول معقدة. هناك العديد من الناس تركوا المعمورة إلى الشاطئ، تشدهم مناطق مزدهرة، تمن تطردهم من بيوتهم مآسي الشريط الصحراوي وانعدام الأمن. إضافة إلى جبليين نزلوا من معاقلهم بملء إرادتهم، كالعلويين والموارنة، أو مرغمين من جراء تقدم جماعات أخرى، كشيعة جبل عامل. وإذ يصعب علينا تحديد تاريخ هذه الهجرات، فإن هذا لا يمنعنا من رؤية نتائجها: في بداية القرن التاسع عشر، يظهر الشريط الساحلي السوري كثافة سكانية لا تقارن بما كانت عليه قبل ثلاثة قرون.

أمّا الجماعات الجبلية، فإنها تتمتع بمحورية ملفتة على ما يبدو، ونراها تصدر رجالاً في كل الاتجاهات. والجبل الذي لم يعد ملجأ^(١١٨)، يملك فائضاً من الرجال يسعى إلى تصديره.

العلويون: إنطلاقاً من القرن الثامن عشر، بدأت

مثيل لها منذ ثلاثة قرون.

الشيعة، عرف الشيعة في جبل عامل مصيراً مشابهاً، لكنه انتهى بمأساة. ففي القرن التاسع عشر، تميزت منطقتهم بكثافة سكانية لا تقارن بما كانت عليه في القرن السادس عشر (١٢٤). اذ عززت وضعها حركات هجرية متواصلة لشيعة هاربين من مناطق أشد قسوة. وقد تركت هذه الهجرات أثراً حتى يومنا هذا، بدليل أن العديد من العائلات تحمل أسماء تعود أصولها الى قرى في البقاع وكسروان. أما متاهات هذه الجماعة، فإنها شديدة التعقيد، فالشيعة عندما طردوا من جبل لبنان بفعل التقدم الماروني، انتقلوا نحو البقاع حيث مارسوا ضغطاً مستمراً على نقاط التواجد السني والماروني، قبل ان يلحقوا بجماعة صغيرة متواجدة في جبل عامل منذ زمن طويل. وسيعرف الشيعة بمعاونة القادمين الجدد، توسعاً ملحوظاً، ديموغرافياً واقتصادياً. وعلى الأرض - احتلال صور في منتصف القرن الثامن عشر - وصل الى أوجه حوالى ١٧٧٥، قبل الحملة التي شنّها أحمد باشا الجزائر^(١٢٥).

البقاع، لكن سهل البقاع عرف مساراً مختلفاً لكونه سهلاً مفتوحاً أمام عصابات البدو وموضع منازعات مستمرة بين ولاية دمشق وحكام جبل لبنان، علاوة على تعرضه لنتائج التقدم الشيعي نحو الجنوب والشرق.

وقد ظلت بعلبك في القرن السادس عشر عاصمة للسهل، الى جانب رأس بعلبك والقاع شمالاً وهما البلدتان الكبيرتان المسيحيتان. وكان سكان المدينة التي تقوم بدور مركز نشط للحرفة والتجارة، يتشكلون من المسيحيين والسنة. غير ان هذا الوضع تغير في القرن التاسع عشر عندما فقدت بعلبك دورها الأساسي لصالح مدينة جديدة هي زحلة التي لجأ اليها مسيحيو المنطقة وتبعهم مهاجرون آخرون من جبل لبنان. أما الطابع السني للسهل، فقد تأثر بفعل التوسع الشيعي، كما ان بعلبك اعتبرت مدينة مفقودة بالنسبة الى السنة.

المنطقة العلوية والإسماعيلية تعاني اكتظاظاً دائماً في السكان، نتج عنه هجرة في كل الاتجاهات. في الشمال، امتد العلويون نحو انطاكية حيث سرعان ما أصبح لديهم حياً خاصاً، وعززوا وضعهم في الأناضول. في الشرق، استعمروا مناطق حصص وحاه، وكذلك الأراضي المتاخة لولاية حلب^(١١٩). أما في الغرب، فاحتل الجبليون المنطقة الساحلية، مستفيدين من انفتاح هذه المنطقة على التجارة الكبيرة، ثم دقوا أبواب اللاذقية^(١٢٠). أخيراً، في اتجاه الجنوب، تقدم العلويون على نحو بطيء، متجاوزين عكار ليصلوا إلى مقربة من طرابلس. ومنذ القرن الثامن عشر، كان العلويون يدركون التمدد الهائل لمنطقة تواجدهم إذ إن حولية علوية مجهولة تشكو من ضيق المجال في الجبل، مما يضطر الطائفة الى القتال من أجل الحصول على أراض جديدة^(١٢١).

الموارنة: أكثر جنوباً، عرف الموارنة وضعاً مشابهاً. بعد اعتصامهم في شمال لبنان في منطقة جبّة بشري والبترون^(١٢٢)، تقدموا بشكل بطيء نحو الجنوب. فسيطروا على كسروان والمنطقة الدرزية. ثم هيمنوا على ناحيتي البترون وجبيل، بعدما اخترقوا البقاع والساحل. وتسمح الحوليات والنصوص بمتابعة دقيقة نسبياً لمراحل هذا التوسع، الذي قلب توازن جبل لبنان^(١٢٣) والذي انتهى في القرن التاسع عشر إلى جعل منطقة الطائفة ثلاثة أضعاف.

وإلى الجنوب من جبل لبنان، لم يعرف الدروز مثل هذا المصير المزدهر. فقد تلقوا نتائج الحملات التأديبية العثمانية، التي أدت إلى وقوع عدد هائل من الضحايا خلال القرن السابع عشر، نظراً لانغماسهم في النزاعات السياسية. ووسط المعارك الفتوية المتواصلة، اضطر قسم منهم إلى مغادرة الجبل نحو سورية الجنوبية التي سيستعمرون.

وعلى العموم، شهد الجبل توسعاً ديموغرافياً قوياً للغاية، وفي أوائل القرن التاسع عشر تميز بكثافة سكانية لا

ونصف المليون هو رقم مقبول بالنسبة الى سكان لبنان وسورية في منتصف العشرينات. ويتعين إضافة ٧٥٠ ألفاً لفلسطين و١٨٠ ألفاً لشرق الأردن، أي ما مجموعه ٣,٥ ملايين^(١٢٩) وهو الرقم الذي تذكره الدوائر الاحصائية التابعة للمفوض السامي الفرنسي في المشرق^(١٣٠).

إن المقارنة مع بلدان أخرى تتميز بوضع مشابه نوعاً ما من وجهة النظر الصحية والديموغرافية، قد تدفعنا - مع اعتبار الهجرة العالية السورية - اللبنانية انطلاقاً من أواخر القرن التاسع عشر - الى ترجيح احتمال تضاعف السكان خلال قرن واحد^(١٣١). وعلى هذا الأساس يصبح عدد سكان سورية، من غزّة الى جبال طوروس، ١,٧ مليون نسمة حوالى ١٨٢٥، وهو رقم قريب من التقديرات المبنية على دفاتر الضريبة المصرية حوالى ١٨٣٥: الكولونيل كمبل (Campbell) «قدر بـ ٣٢٧,٧٣٨ عدد المكلفين في ولايات حلب ودمشق وطرابلس وصيدا والقدس... وهو الرقم الذي يستخدمه بورينغ (Bowring) ... لاحصاء مليون و٣٤٩ ألفاً و٤٤٦ حضرياً. وإذا ما ضرب عدد المكلفين بخمسة، سيصبح عدد الحضريين مليوناً و٦٣٨ ألفاً و٦٩٠ نسمة. أما غيس (Guys)، فيستند الى التقديرات البريطانية لاعطاء رقم إجمالي هو مليون و٧٩١ ألفاً و٧٦»^(١٣٢).

وإذا ما قورنت هذه المعطيات بما سجله باركان (٨٠٠ الى ٩٠٠ ألف نسمة)، فإنها تظهر ان سكان سوريا تضاعفوا خلال قرنين. وبعد التزايد الذي عرفه القرن السادس عشر، «توقف الارتفاع الديموغرافي في القرن السابع عشر» ليعاود نموه انتقائياً في القرن الثامن عشر: «ان الأرياف في سورية أنعشها على الأرجح الحركة نفسها، على رغم ان سكان المدن عرفوا، على ما يبدو، حالة ركود في القرن السادس عشر... لقد تعرت السهول السورية من سكانها في القرن الثامن عشر وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر»^(١٣٣).

ان إعمار البقاع في القرن التاسع عشر ليس بالضرورة أشد ضعفاً اذا ما قورن بما كان عليه في القرن السادس عشر، بل قد يكون أقوى وان أقل تجانساً وأكثر كثافة. وهكذا أصبحت زحلة بسكانها الذين لا يتعدون الـ ١٢ ألفاً مركز الثقل في سهل البقاع.

★ ★ ★

تبدو المدن الصغيرة في الداخل والمناطق المحيطة بها كأنها توقفت عن النمو أو فقدت جزءاً من أهلها، كون الشريط الساحلي بات مستوطناً، والجبال فائضة بالناس، والخواضر كثيفة الإعمار: «في هذه الرقعة المفتوحة على الشرق الخاص بالقوافل والبدو... يظهر الإعمار الريفي أقل تماسكاً بكثير منه في لبنان المجاور. انها نتيجة حركة تواصل منذ قرن ونصف القرن. ومع تفاقم الطاعون الضريبي والبدوي الملازم لتدهور السلطة العثمانية، تراجعت الدائرة المزروعة بين دمشق وحلب، وقد يكون التقدم البدوي تطابق مع حقبة طويلة من الجفاف»^(١٣٦).

إنها لمحاولة مغرية بالعودة الى الوراء انطلاقاً من الوضع السكاني في سوريا أوائل القرن العشرين، لتقديم رقم للقرن التاسع عشر ومقارنته مع معطيات القرن السادس عشر.

هذا المنهج الارتجاعي الذي ينطلق من المعروف وصولاً الى المجهول، صالح للتطبيق شريطة أن ينظر اليه على انه تقديري يعين مستوى تقريبياً في حجم السكان فحسب^(١٣٧). عدا عن انه يفترض امتلاك رقم صحيح للقرن التاسع عشر، الأمر الذي يبدو أصعب بكثير مما قد يتصور. ذلك أن نتائج الاحصاءات العثمانية الأخيرة ضُخمت لأسباب سياسية، والعدد الاجمالي الذي يستخلصه الاحصائي Cuinet - ٢,٧ مليون - مرتفع للغاية. كذلك فإن تقديرات Huvelin مبالغ فيها لأنه يريد زيادة «قيمة سوريا»^(١٣٨).

أما ماسينيون الأكثر موضوعية، فيعتقد أن مليونين

القسمات الجديدة للإعمار

وكان من نتيجة حركات النمو المتباعدة هذه - إقليمياً وطائفيًا - اشغال للأرض ووضع طائفي في القرن التاسع عشر لا مثيل لها في القرون المنصرمة. فالطوائف المسيحية باتت أكثر تجمعاً فيما تزايد وزنها نسبياً في المدن الكبيرة. وبدا ان تصرفات طائفية مميزة أخذت تظهر في مواجهة الأوبئة في التجمعات المدنية، وقد لاحظ بريك في هذا الصدد: «ظهر الطاعون هذه السنة (١٧٦٠) في دمشق فاعتصم المسيحيون في البيوت والأديرة، كذلك فعل بعض المسلمين لكن سراً... ذلك أن جميع الذي لا يختبأون خلال موجات الطاعون يجلبون الضرر الى أنفسهم...»^(١٣٤). ومثل هذه الاحتياطات اتخذها المسيحيون في حلب لمواجهة الكوليرا خلال القرن التاسع عشر مما أدى الى تدني نسبة الوفيات في صفوفهم^(١٣٥). خلافاً لذلك، فإن اليهود لأسباب مهنية وصحية، «عانوا الطاعون بقدر لا يتناسب مع عددهم»^(١٣٦). فالوباء في حلب يظهر دائماً في الحي اليهودي وهو آخر من يتخلص من الطاعون.

وكان المستفيد الأول من النمو السكاني في البلاد، الأقليات، وفي شكل رئيسي في الجبال، بحيث أن وزنهم النسبي ازداد بين السكان. وقد تراجع السنّة كطائفة من دون أن يكون في الامكان تقديم رقم في هذا الشأن^(١٣٧). وهذا التراجع كان خطيراً الى درجة جعلت برنارد (Bernard) ومؤيدي الانتداب في أعقابها، يؤكدون - دون أن يبالغوا كثيراً - أن السنّة في ١٩٢١ ما عادوا يمثلون سوى ٥٣٪ من العدد الاجالي لسكان سورية ولبنان^(١٣٨). أما النتائج السياسية لهذا الانقلاب فكانت خطيرة للغاية بالنسبة الى البلاد.

لقد عرفت سماء الإعمار السوري تحولاً عميقاً، كونها باتت أكثر كثافة في الغرب على الشريط الساحلي، وأكبر حجماً في المدن، ومركزة في قرى كبيرة، وأكثر انفلاشاً

في سهول الداخل مع فائض من الرجال في الجبال. وكان تراجع المؤسسات الحضرية للمعمورة على درجة من الأهمية جعلت Xavier de Planhol يعتبر المدن الأربع لسورية الداخلية - حلب، وحما، وحصص، ودمشق - الحد الشرقي للإعمار المتواصل في القرن التاسع عشر^(١٣٩). هذه الرقعة الضيقة، في التحليل النهائي، - ٨٠ الى ٩٠ ألف كيلومتر مربع - تقابلها كثافة غير متساوية تقارب ٢٠ شخصاً للكيلومتر المربع مع قفزات غير عادية في جبل لبنان (١٤٠).

وهكذا انتقل مركز الثقل الديموغرافي لسورية الى جبل لبنان بعدما كان قبل ثلاثة قرون الى الغرب من حما.

الوزن الديموغرافي للمدن

إن وزن المدن السورية في الوضع السكاني الشامل يبدو لنا مهماً للغاية منذ البداية، خصوصاً بالمقارنة مع الوضع السائد في مناطق أخرى من العالم. فمدن حوض المتوسط إجمالاً كانت تمثل ١٠٪ من السكان^(١٤١)، والأمير هنا يتعلق بمنطقة عريقة التمدن. أما أوروبا الشمالية فالنسب فيها أدنى بكثير: في ألمانيا في القرن السادس عشر، وحدها كولونيا تجاوزت ٣٠ ألف نسمة، حين لم تتعد «المدن الكبيرة» الألمانية مجتمعة ١٠ آلاف نسمة^(١٤٢). وإذا كان المعدل العام للغرب يوازي ٧٪^(١٤٣) في القرن السادس عشر، فإن أوروبا الغربية والوسطى لم تتوصل الى معدل يراوح بين ٢٠ و ٢٥٪ إلا أواخر القرن الثامن عشر^(١٤٤).

تبدو أرقام العالم كله أدنى بما لا يسمح بأي مقارنة، بحيث تظهر دار الإسلام فائقة التمدن (Sur'urbanisée) وهكذا لم يكن سكان المدن في العالم حوالى العام ١٨٠٠ يمثلون سوى ١,٧٪، ولم تصل هذه النسبة الى ٢,٥٪ إلا في ١٩٥٠^(١٤٥).

بالنسبة الى فلسطين في القرن السادس عشر، كان معدل التمدن ٢,٥٪ مع شبكة كثيفة من المدن المتوسطة

أيضاً. وبعد نصف قرن، لا يتردد Thoumin في إعطاء سورية الوسطى معدلاً للتّمددين هو ٥٥٪^(١٤٨).

لقد حافظت سورية على طابعها المديني القديم في ظل العهد العثماني، بل عززته من خلال تطوير المدن الساحلية. وشكلت التجمعات المدينية عبئاً على البلاد. فتوفير الغذاء لهذا العدد الهائل من سكان المدن في إطار اقتصاد تقليدي هي مهمة تثقل كاهل الريف الذي ما كان ليتحملها لولا مساهمة التجمعات المدينية التي هي أيضاً مراكز للإنتاج الزراعي.

كما ان أعباء المدن على الصعيد البشري لم تكن أقل حجباً. إذ ان نسبة الوفيات المرتفعة جداً في المدينة تكلف الريفيين ثمناً باهظاً كونهم يمدون المدينة بالرجال بشكل متواصل. وقد استعانت حلب بالقادمين الجدد لكي تتمكن من مضاعفة سكانها خلال قرنين. ان التجمع المديني خلال عملية تطوره يترّف بالضرورة، «والرصيد المديني القديم» هو سراب يزول ما إن تقترب منه.

الحجم^(١٤٦)؛ وربما بلغت منطقة دمشق مع حاضرتها القديمة ٣٠٪^(١٤٧). ويرجع أن تكون سورية الشمالية قد سجلت نسبة أقوى من الريفيين، لكن نمو حلب التي ضاعفت سكانها بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وظهور مراكز أخرى مثل اسكندرون واللاذقية، كان من شأنها أن يعززا وزن السكان المدينيين. مع ذلك، بقي شمالي البلاد أقل تمديناً من جنوبها الذي كان يتمتع بسلسلة متواصلة من المدن الصغيرة.

وتندرج المعطيات التي يقدمها Cuinet في نهاية القرن التاسع عشر ضمن التقدير نفسه، إذ يخصي حوالى عام ١٨٩٦، ٣١ مدينة تتعدى كل واحدة منها ٥٠٠٠ نسمة وتشمل مجتمعة ٨٥٠ ألف نسمة، أي ٢٥٪ من العدد السكاني الاجمالي. أكثر من ذلك، انه يسجل ٤٧ بلدة تقوم بوظائف ادارية وتجمع بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ شخص، أي نحو ١٤٠ ألف نسمة. وهكذا لا نصل الى نسبة ٣٠٪ لسكان المدن فحسب، بل نجد تأكيداً لهيمنة المدن الكبيرة

الحواشي

- (١) J. Beaujeu — Garnier et G. Chabot, "Traité de géographie urbaine", Paris, 1963, pp. 28-35.
 - (٢) F. Braudel, "Civilisation matérielle et capitalisme (XV^e — XVIII^e siècle)" Paris, 1967, p. 371.
 - (٣) G. Chabot, "Les villes", Paris, 1948. p. 8-14.
 - (٤) F. Braudel, op. cit. p. 370.
 - (٥) J. Beaujeu-Garnier, op.cit. p. 35.
 - (٦) انه تقسيم سوسيلوجي وليس جغرافياً.
 - (٧) W.D. Hütteroth et K. Abdul Fattah, "Historical georgraphy of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the late 16th century", Erlangen, 1977, p. 23-24.
- يلاحظ Inalcik من ناحيته، ان مدن (Arvanid) كانت متواضعة جداً، ١٠٠ - ٢٠٠ بيت على العموم ولا يتردد بتسميتهم المدينة - القرية.
- Cité par A. Cohen et B. Lewis "population and revenue in the town of palestine in the 16th century". Prince'ton, 1978, p. 19.

(٨) E. Panty, "Villes spontanées et villes créées en Islam" dans *Les Annales de l'Institut d'Etudes Orientales* de l'Université d'Alger, Alger, 1952, p. 65.

(٩) انظر الفصل الثاني عشر من الكتاب .

(١٠) W. Marçais, "L'Islamisme et la vie urbaine", dans *Comptes rendus des séances de l'Académie des inscriptions et belles-lettres* Paris, 1928, p. 96. Voir également G.von Grunebaum, "L'Islam médiéval. Histoire et civilisation", Paris, 1962, p. 141. Ainsi que X. de Planhol, "Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam", Paris, 1968, p. 24-25.

مناظرة حول دور المسجد في التنظيم المدني في :

I. Lapidus, "Muslim Cities and Islamic Societies", dans "Middle Eastern Cities", University of California Press, 1969, p. 47-49.

(١١) W. Eton, "Tableau historique, politique et moderne de l'Empire Ottoman", Paris, An VII, vol. 1. p. 336.

(١٢) M. Lombard, "L'évolution urbaine pendant le Haut Moyen-Age" dans les *Annales, E.S.C.*, 1954, p. 24.

(١٣) J.C. Russel, "Late ancient and medieval population", dans les *Transactions of the American Philological Society* Philadelphie, Juin 1958, vol. 48, partie 3, p. 88-90.

(١٤) S. Schwarzfuchs, "Les marchands juifs dans la Méditerranée orientale au XVI^e siècle", dans les *Annales, E.S.C.*, 1958 p. 113.

(١٥) W. Eton, op. cit., vol. 1, p. 352.

(١٦) A. Miquel, "L'Islam et sa civilisation, VII^e — XX^e siècle", Paris, 1978, p. 278.

(١٧) Ibid. p. 281-282.

(١٨) Ibid. p. 283.

(١٩) C.F. Volney, "Voyage en Syrie et en Egypte pendant les années 1783, 1784 et 1785". Paris, 1787, tome 2, p. 135.

(٢٠) تغالي الحويلات المحلية في نتائج الطاعون ويري كرد علي انه خلال موجة من هذا الوباء في القرن السابع عشر، «حصى قاضي حلب الأموات وبلغ عددهم ١٤٠ ألف». راجع كرد علي، «غوطة الشام»، بيروت ١٩٦٩ - ١٩٧١، الجزء الثاني ص ٢٦٣.

(٢١) R.Mols, "Introduction à la démographie historique des villes d'Europe du XIV^e au XVIII^e siècle". Louvain, 1954, tome 2, p. 49-51.

(٢٢) A. Raymond, "La population du Caire de Maqrizi à la description de l'Egypte", dans *B.E.O.*, XXVIII, 1975, p. 201-215.

(٢٣) راجع عبد العزيز الدوري، «بغداد»، الموسوعة الإسلامية، الجزء الأول، ص ٩٢١ - ٩٣٦.

راغب طباع، «اسلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء»، حلب ١٩٢٥، الجزء الثالث، ص ٥٣٨.

(٢٤) A. Lézine, "Deux villes d'Ifriqiya — études d'archéologie, d'urbanisme et de démographie, Tunis", Paris, 1971, p. 20-23.

(٢٥) انطلاقاً من المساحة الجديدة للمسجد، يتبين ان عدد سكان المدينة بلغ ٤٣٠٠ شخصاً في ذلك الحين. فيها كانت مساحة سوسة داخل اسوارها ٣٢ هكتاراً والكثافة ١٣٤ شخصاً للهكتار الواحد. مما يسمح بتكوين فكرة حول الاسكان في القرن الحادي عشر، اي ما يعادل ٨٥٥ بيتاً اذا حسبنا ٥ اشخاص لكل عائلة. المصدر السابق، ص ٢٩.

(٢٦) لقد تبيّن ان النسبة بين مساحة الجامع ومساحة المدينة نفسها، هي ثابتة في سوسة كما في صفاقس. المصدر السابق، ص ٧٠.

- (٢٧) المصدر السابق، ص ٧٠ - ٧١ .
- (٢٨) المصدر السابق، ص ٢٠ - ٢١ .
- (٢٩) ومثلُ المدن السورية الصغيرة، من شأنه ان يدفعنا الى المزيد من التحفظ .
- (٣٠) يقدر Torres Balbas ان مساحة غرناطة خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر كانت تغطي ٧٥ هكتاراً: « انطلاقاً من تصاميم (٢٨) بيتاً، قدر ان المساحة المتوسطة للمنزل الذي تقطنه أسرة واحدة من أسر اسبانيا المسلمة، كانت ١٧٢ متراً مربعاً، راجع لزين، المصدر السابق، ص ١٢٣ .
- (٣١) اخذاً في الاعتبار ان هناك نسبة من المساحات المخصصة للطرق والمنافذ تقدر بما يراوح بين ١١ و ١٥٪ .
- (٣٢) A. Lézine, op. cit., p. 159.
- (٣٣) Ibid., p. 161 - 162.
- (٣٤) Ibid., p. 167 - 169.
- (٣٥) Ibid., p. 17.
- (٣٦) A. Raymond, op. cit., p. 188.
- (٣٧) V. Cuinet, "Syrie, Liban et Palestine. Géographie administrative, statistique, et description raisonnée". Paris, 1906, p. 102 et suivantes.
- (٣٨) كامل غازي، « نهر الذهب في تاريخ حلب »، حلب، ١٩٢٣ - ١٩٢٦، الجزء الثاني، ص ٢٠٣ - ٢٠٧ .
- مجهول، « كتاب الاحزان في حوادث الشام » . مكتبة الجامعة الاميركية، بيروت، ص ٧٨ .
- (٣٩) A. Raymond, op. cit., p. 185.
- (٤٠) R. Mantran, "Istanbul dans la seconde moitié du XVII^e Siècle", Paris, 1962, p. 39.
- (٤١) R. Mols, op. cit., p. 51.
- (٤٢) A. Raymond, op. cit., p. 187.
- (٤٣) A. Raymond, "Signes urbains et études de la population des grandes villes arabes à l'époque ottomane". dans B.E.O., XXVII, 1974, p. 183 - 193.
- (٤٤) A. Raymond, "Les bains publics au Caire à la fin du XVIII^e siècle", dans les Annales Islamologiques, VIII, Le Caire, 1969, p. 129 - 150.
- (٤٥) A. Raymond, "Population...", op. cit., p. 191.
- (٤٦) A. Raymond, ibid., p. 209.
- (٤٧) Ibid., p. 193.
- (٤٨) Ibid., p. 190.
- (٤٩) Ibid., p. 186.
- (٥٠) ان وجود الحمامات في القرى الصغيرة أمر مؤكد، ليس فقط في الشرق الاوسط العربي، بل في ايران ايضاً .
- راجع
- U.F. Costello, "Kashan, a city and region of Iran", Publications du Centre of Middle Eastern and Islamic Studies of the University of Durkan, Londres, 1976, p. 37.
- (٥١) S. Mazloun, "L'ancienne canalisation d'eau d'Alep (Le Qanayé de Hailan)", Documents d'Etudes Orientales, I.F.D., vers 1937, p. 39 - 58.
- (٥٢) راجع عبد الودود برغوت، « تاريخ حماه الاجتماعي والاقتصادي والاداري مستمد من سجل المحكمة السورية لعام ٩٨٩

- Amale Archéologiques de Syrie XVI, 1966, P.57-84. في مجري/١٥٨١، راجع عبد الغني النابلسي، «التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية»، بيروت، ١٩٧١، ص ١٠٢. (٥٣)
- Egalement V. Cuinet, op. cit., p. 411. (٥٤)
- راجع محمد الجندي، «تاريخ مغرة النعمان»، دمشق، الجزء الأول، ص ٤٠٢ - ٤٠٥. (٥٥)
- M. Reinhard, A. Armengaud et J. Dupaquier, "Histoire générale de la population mondiale", Paris. (٥٥)
- 1968, p. 120 et p. 299.
- F. Braudel, op. cit., p. 23. (٥٦)
- A. Abdel Nour, "Etude sur deux actes de Waqfs des wilayets de Damas et de Sayda du XVI^e et du XVII^e siècles", Thèse, Université de Paris-Sorbonne, 1976, p. 119 - 135. (٥٧)
- B. Lewis, "Studies in the Ottoman archives-I" dans, Bulletin of The School of Oriental and African Studies, Londres, 1954, p. 475. (٥٨)
- Ibid., p. 475 - 476. (٥٩)
- O.L. Barban, "Essai sur les données statistiques des registres de recensement dans l'Empire Ottoman aux XV^e et XVI^e siècles" dans Journal of The Economic and Social History of The Orient, Ley de. (٦٠)
- 1957, p. 20.
- Ibid., p. 25. (٦١)
- وهي النسبة نفسها التي يسجلها لويس في ما يتعلق بفلسطين خلال الحقبة ذاتها. (٦٢)
- O.L. Barban, "op. cit., p. 27 - 28. (٦٣)
- U. Tucci, "Lettres d'un marchand vénitien Andrea Berengo (1553 - 1556)", Paris, 1975, p. 7. (٦٤)
- انظر ايضاً راغب طبايع، مصدر مذكور، الجزء السادس، ص ١٨ - ٢١.
- H. Inalcik, "Djizya", Encyclopédie de L'Isiam, 2^e édition, Paris, tome 2, p. 577. Egalement C. Issawi, (٦٥)
- "Comment on Professor Barban's estimate of the population of the Ottoman Empire in 1520-30" dans J.E.S.H.O., 1958, p. 329. Egalement O.L. Barban, "Réponse à Issawi", dans J.E.S.H.O., 1958, p. 331 - 333. Et J.C. Russel, "Late Medieval Barban and Asia Minor Population", dans J.E.S.H.O., 1960, p. 265 - 274.
- انطلاقاً من أرقام القرن العشرين، يقدر عيساوي أن المسيحيين في سوريا بلغ عددهم ١٠٠ ألف في القرن السادس عشر. ويبدو لنا أن هذا الرقم شديد الارتفاع كون نسبة الوفيات تختلف حسب الطوائف الدينية والمناطق الجغرافية.
- في ما يتعلق بجبل لبنان، راجع كرد علي، «غوبة بلاد الشام»، بيروت، ١٩٦٩ - ١٩٧١ الجزء الثالث، ص - ٢٤.
- Egalement T. Tuma, "Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban, du XVII^e siècle à 1914", Beyrouth, 1971, vol. 1, p. 126.
- C.F. Volney, op. cit., tome 2, p. 332.
- Hütteroth, op. cit., p. 60. (٦٦)
- Ibid., p. 43. (٦٧)
- Ibid., figure 7, "Changes in density of settlement between 1596/97 and ca. 1880 A.D.". (٦٨)
- ولكن ليس في كل المناطق. (٦٩)
- Ibid., p. 56. (٧٠)
- G. Tchalenko, "Villages antiques de la Syrie du Nord", le massif du Bélus à l'époque romaine", 3 vo- (٧١)

lumes, Paris, 1953-1958.

G. Duby, "Démographie et villages désertés". Collection les hommes et la terre. Paris, 1965, p. 23. (٧٢)

Hütteroth, op. cit., p. 56. (٧٣)

A. Russel, "The natural history of Aleppo", Londres, 1974, tome 1, p. 344. (٧٤)

J. Monfrin, "Habitats ruinés et noms de lieux, dans "Villages désertés et histoire économique, XI^e – XVIII^e siècle", Paris, 1965, p. 103 – 124. (٧٥)

H. Antoniadis – Bibicou, "Villages désertés, en Grèce – un bilan provisoire", dans "Villages désertés..." op. cit., p. 344 – 417. (٧٦)

(٧٧) كرد علي، مصدر مذكور، الجزء الرابع، ص ١٣٤.

M. Van Berchem et E. Fatio, "Voyage en Syrie", 3 volumes, Le Caire, 1913-1915. Mémoires de l'Institut français d'Archéologie orientale du Caire, vol. 1, pp. 161, 201, 205 et 233 – 237. (٧٨)

Cité par R. Mantran et J. Sauvaget, "Règlements fiscaux ottomans, les provinces syriennes", Beyrouth, 1951, p. 80. (٧٩)

F. Braudel, "La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, Paris, 3^e édition, 1976, vol. 1, p. 299. (٨٠)

R. Mousnier, "Paris au XVIII^e siècle", Paris, 1961, p. 33 (٨١)

(٨٢) خليل ساحلي، "تغيير طرق التجارة والتنافس بين مينائي طرابلس واسكندرون في القرن السابع عشر"، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق ١٩٧٨، ص ٦. تعود الارقام المذكورة الى ١٥٨٤٠٥/٩٩٢. لقد استخدمنا معامل من ٦ ورفعتنا المجموع بنسبة ١٠٪.

J. Sauvaget, "Alep", Paris, 1940, p. XI. (٨٣)

C. Le Brun, "Voyage au Levant", Delft, 1700, p. 332, Barbié du Bocage "Notice sur la carte générale (٨٤)

تعود هذه المحفورة الى ١٦٨٠.

des Pashaliks de Baghdad, Orfa et Hhaleb, et sur le plan d'Hhaleb de M. Rousseau", extrait du "Recueil de Voyages et de Mémoires", publié par la Société de Géographie de Paris, II, 1825, p. 194.

(٨٥) راغب طباع، مصدر مذكور، الجزء الثالث ص ٢٠٧ و ٢١٤ والجزء السادس ص ٩٠.

A. Raymond, "Le déplacement des tanneries à Alep, au Caire et à Tunis à l'époque ottomane: un indicateur de croissance urbaine". Revue d'Histoire Maghrébine, N°7 – 8, Janvier 1977, p. 195. (٨٦)

S. Mazloum, op. cit. h.t. (٨٧)

A. Raymond, "Le déplacement...", op. cit., p. 195. (٨٨)

L. D'Arvieux, "Mémoires du Chevalier d'Arvieux", Paris 1735, vol. 6. P. 434-438. (٨٩)

Ibid., vol. 6, p. 434 – 435. (٩٠)

(٩١) راغب طباع، مصدر مذكور، الجزء السادس، ص ٨٩ – ٩١.

في بداية القرن السابع عشر، حاول اليهود الافرنج الذين ارتفع عددهم، اقامة كنيس سري في المدينة.

A. Russel, op. cit., vol. 2, p. 28. (٩٢)

Ibid., p. 394. (٩٣)

H.A.R. Gibb et H. Bowen, "Islamic Society and the West", Londres, 1957, tome 1, p. 280 – 281. (٩٤)

Baron de Tott, "Mémoires du Baron de Tott sur les Turcs et les Tartares", Amsterdam, 1785, tome 4, p. 101. (٩٥)

G.A. Olivier, "Voyage dans l'Empire Ottoman, l'Egypte et la Perse, Paris, An 9, 1801, tome 4, p. 170.

Volney, op. cit., tome 2, p. 139.

(٩٦)

(٩٧) راغب طباع، مصدر مذكور، الجزء الثالث، ص ٣٥٩.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٣٨٠.

(٩٩) م. بريق، «تاريخ الشام»... ١٧٢٠ - ١٧٨٢، حريسا، ١٩٣٠، ص ٥٨ - ٥٩.

J.C. David, "Le paysage urbain d'Alep", Thèse, Université de Lyon, II, 1972, p. 32. (١٠٠)

Ibid., p. 28. (١٠١)

A.R. Hamide, "La ville d'Alep, Etude de Géographie urbaine", Paris, 1959, p. 150. (١٠٢)

(١٠٣) م. بريق، مصدر مذكور، ص ٦٠.

D. Chevallier, "Les communautés non musulmanes dans les villes arabes". Colloque de l'Université de Princeton. p. 5. (١٠٤)

A. Raymond, "Population...", op. cit., p. 190. (١٠٥)

G. D'Aramon, "Pièces fugitives pouvant servir à l'Histoire de France (XVI^e siècle)", Paris, p. 42. (١٠٦)

I. Lapidus, "Muslim cities in the later Middle Ages, Harvard", 1967, p. 79. (١٠٧)

O. Barban, "Recensement...", op. cit., p. 12 - 21. (١٠٨)

خليل ساحلي، مصدر مذكور، ص ٦٠.

لم تنشر اعمال عدنان بخت حتى الآن. والارقام المذكورة واردة في كتاب

A. Cohen et B. Lewis, "Population and revenue in the towns of Palestine in the sixteenth century". Princeton University Press, 1978, p. 20.

H. Gibb, "Islamic...", op. cit., tome 1, p. 280 - 281. Egalement C.F. Volney, op. cit., tome 2, p. 250. (١٠٩)

V. Cuinet, op. cit., p. 394. (١١٠)

(١١١) عبد الودود برغوت، مصدر مذكور، ص ٧٧.

(١١٢) لقد حسب هذا المعدل افتراضاً ان معدل الزيجات بحسب الاجيال مرتفع للغاية. ١٢٠ زيجة تفترض ٥٠٠ فرد ومعدل خصوبة من ٣٥٪ ينطوي على عدد اجمالي للسكان من ١٤ الف نسمة.

P. Chaunu, "Démographie historique et système de civilisation", dans M.E.F.R.M., 1974, p. 312. (١١٣)

أ. يوسف، «بنية الريف الحموي الاجتماعية والاقتصادية في القرن السادس عشر - نماذج من قرى»، Annales، ١٩٦٧، ص ٢٩ - ٥٤.

انظر ايضاً الشيخ احمد الصابوني، «تاريخ حماه»، حماه، ١٩٥٦، ص ١١٨ - ١٢٠.

V. Cuinet, op. cit., p. 445. (١١٤) الرقم الذي يعطيه كويني هو ٤,٥٠٠.

Anonyme, "Notes sur la propriété foncière dans la Syrie centrale", dans L'Asie Française, 1933, p. 132. (١١٥)

R. Paris, "Histoire du Commerce de Marseille. Le Levant de 1660 à 1789". Paris. 1957, tome 5, p. 395. (١١٦)

Egalement H. de Beauvan, "Relation journalière du voyage du Levant fait et décrit par...", Nancy, 1615, p. 97 - 104.

W. Hütteroth, op. cit., p. 97. (١١٧)

K. Sahili, op. cit., p. 5.

A. Bakhit, op. cit., p. 300.

A. Miquel, op. cit., p. 282.

(١١٨)

A.R. Hamidé, "La région d'Alep. Etude de géographie Murale", Paris, 1959, p. 153.

(١١٩)

J. Wenlerrse, "Le pays des Alaouites", Tours, 1940, p. 59 — 60. Egalement X. de Planho op. cit., p. 100.

(١٢١) هذه الحولية المفقودة اليوم، استخدمها كرو علي، مصدر مذكور، الجزء الثالث ص ٢٧٥ .

ساهم الاسماعيليون ايضاً في هذا التوسع. لقد استعمروا انطلاقاً من القرن التاسع عشر الأراضي الواقعة شرقي السهل، بين حصص وحماة

وحول سلامة. راجع: M. Van Berchem, op. 101.

T. Touma, op. cit., tome 1, p. 18.

(١٢٢)

D. Chevallier, "La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe", Paris.

(١٢٣)

1971, p. 12 — 15.

انظر ايضاً ي. التنوري، لبنان، لمحات في تاريخه واثارة واسره،، جونية، ١٩٣٧ .

W. Hütteroth, op. cit., p. 62.

(١٢٤)

(١٢٥) لقد تدنى عدد الشيعة من ٤٠ الف في ١٧٥٠ الى ١٠ و ١٢ الف في بداية القرن التاسع عشر في اعقاب الاضطرابات السياسية في المنطقة .

Voir AE, Correspondance Consulaire, Seyde, 26, 178^A à 180^A.

D. Chevallier, "La Société du Mont-Liban....", op. cit., p. 53.

(١٢٦)

F. Braudel, op. cit., p. 20 — 23.

(١٢٧)

P. Huvelin, "Que vaut la Syrie". Documents économiques politiques et scientifiques de l'Asie

(١٢٨)

Française, N^o 1, Paris, 1921, p. 16 — 17.

يفصل Huvelin الى رقم اجمالي يعادل ٣,٨ ملايين، بدون فلسطين . Paris. 1921. p. 16 - 17 .

L. Massignon, "Annuaire du monde musulman", 1923, p. 345; 1925, p. 334.

(١٢٩)

L'Asie française, op. cit., 1923, p. 416.

(١٣٠)

M. Reinhard, "Histoire de la population....", op. cit., p. 316. Egalement L. Massignon, op. cit., 1925, p. 335.

(١٣١)

يقدر ماسينيون ان عدد السوريين الذين هاجروا خلال السنوات العشرين الاولى في القرن العشرين بلغ ٢٢٠ الفا فها كان عدد اللبنانيين

الذين هاجروا خلال الحقبة نفسها ١٣٠ الف .

D. Chevallier, "La Société du Mont-Liban....", op. cit. p. 52.

(١٣٢)

Ibid., p. 54.

(١٣٣)

Egalement, A.R. Hamidé, op. cit., p. 544.

(١٣٤) م. بريق، مصدر مذكور، ص ٧٠ — ٧١ .

D. Chevallier, "Les Communautés..." op. cit., p. 5 — 6.

(١٣٥)

انظر ايضاً حلي، « المرتاد في تاريخ حلب وبغداد »، ماساتشوستس، ص ٨٤ وأ. عودة، « تاريخ سليمان العادل »، ص ١٨١ .

A. Russel, op. cit., p. 39 — 48.

(١٣٦)

D. Chevallier, "La Société du Mont-Liban....", op. cit., p. 39 — 48.

(١٣٧)

A. Bernard, "Les populations de la Syrie et de la Palestine d'après les derniers recensements", dans les

(١٣٨)

Annales de Géographie, 1924, p. 75.

X. de Planhol, op. cit., p. 86 — 87.

(١٣٩)

-
- D. Chevallier, "La société du Mont-Liban", op. cit., p. 48. (١٤٠)
F. Braudel, "La Méditerranée...", op. cit., tome I, p. 390. (١٤١)
M. Reinhard, "Histoire de la population...", op. cit., p. 120. (١٤٢)
Ibid., p. 119. (١٤٣)
F. Frandel, "Civilisation....", op. cit., p. 371 (١٤٤)
M. Santos, "Les Villes du Tiers Monde", Paris, 1971, p. 23. (١٤٥)
B. Lewis, "Studies....", op. cit., p. 487. (١٤٦)
D. Chevallier, "La Société du Mont-Liban....", op. cit., p. 53. (١٤٧)
R. Thoumin, "Géographie humaine de la Syrie Centrale", Tours, 1936, p. 205. (١٤٨)
M. Reinhard, "Histoire de la Population....", op. cit., p. 269. F. Braudel, "Civilisation...", op. cit., p. 375. (١٤٩)
Mousnier, op. cit., p. 33.
D. Chevallier, "Les Communautés...", op. cit., p. 6.
X. de Planhol, op. cit., p. 14 – 16.